جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

المسائل النحوية
في شرح ابن أبي طي
على لامية العرب

إعداد

وليد محمد عبد الباقي عبد العاطي

عضو هيئة التدريس بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
جامعة القصيم - المملكة العربية السعودية

العدد الخامس والعشرون
للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م
الجزء الثالث

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢١م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

المسائل النحوية في شرح ابن أبي طي على لامية العرب

وليد محمد عبد الباقي عبد العاطي

عضو هيئة التدريس بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية – جامعة القصيم - المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: drzeid110976@yahoo.com

الملخص

حظيت لامية العرب باهتمام واسع من قبل اللغويين، وكثرت شروحها؛ نظرًا لأهميتها اللغوية في مختلف أنساق اللغة، من: نحوية، وصرفية، ودلالية، ومعجمية، وصوتية. وقد عُنِيَ هذا البحث بالوقوف على المسائل النحوية في شرح من أهم شروح اللامية -إن لم يكن أهمها-، وهو شرح يحيى بن أبي طي؛ وقد أولى الشارح الجانب اللغوي عناية فائقةً عناية من سبقوه من الشراح، ولأن هذا الشرح هو آخر شروح اللامية تحقيقًا؛ فقد توافرت همة الباحث على الاطلاع عليه، ودراسة آراء ابن أبي طي النحوية، بوصفها امتدادًا لمذهب البغداديين المتأخرين، ومن ثم فقد جاء هذا البحث ليقف على آرائه النحوية من خلال ثلاث عشرة مسألة نحوية، ويدرس فكره النحوي، ونزعته اللغوية؛ ليكشف عن عالم لغويٍّ ربما يكون له إسهام في مذاهب النحويين، لم يُلْتَفَتُ إليه من قبل.

الكلمات المفتاحية : المسائل النحوية ، شرح ابن أبي طي ، لامية العرب ، شروح اللامية .

Grammatical issues in the explanation of Ibn Abi Tayy on the illiteracy of the Arabs

Walid Muhammad Abdul-Baqi Abd Al-Ati
Member of the teaching staff of the College of Arabic Language and Social Studies - Qassim University - Kingdom of Saudi Arabia .
Email: drzeid110976@yahoo.com

Abstract

The Arab illiteracy has received wide attention from linguists, and its explanations abound, due to its linguistic importance in various forms of language: grammatical, morphological, semantic, lexical, and phonetic. This research was concerned with examining grammatical issues in an explanation of one of the most important explanations of the Lamaism - if not the most important -, which is the explanation of Yahya bin Abi Tayi. The scholarship was available to review it, and study the views of Ibn Abi Tayyi's grammar, as an extension of the belated Baghdad sect, and then this research came to stand on its grammatical views through thirteen grammatical issues, and studies the grammatical idea and its linguistic tendency to reveal a linguistic world, perhaps He has a contribution to the doctrines of grammarians.

Key words: grammatical issues, explanation of Ibn Abi Tayy, Arab illiteracy, and commentary on lamiyah .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

باسم الله العلي الأجل، والصلاة والسلام على الرسول الأبر الأكمل، ثم أما بعد، فإن لامية العرب للشنفرى[١] قد بلغت من الذيوع ما جعلها تسامي المعلقات من حيث اهتمام الأدباء واللغويين بشرح سبكها، وبيان غامض تعبيرها، وتوجيه إعراب ألفاظها؛ حتى أنه توافرت همم ما يزيد على عشرة من العلماء اللغويين العرب على شرحها[٢]، فضلا عن الشراح من المستشرقين ومن أهم شُرَّاحِها من لغويِّي العرب: المبرد، وثعلب، وابن دريد، والزمخشري، والعكبَرِي، وابن أبي طي[٣] الذي ذكر بروكلمان أنه فرغ من شرحها سنة ٦١٨ ه، وغيرهم كثير.[٤]

---

(١) عمرو بن مالك بن الأدرم على الأشهر والأرجح من الأقوال؛ فهو عمرو بن مالك الأزدي القحطاني الجاهلي، من فحول الطبقة الثانية، وهو من خلعاء الجاهلية عدَّائيهم المعدودين، وقد قتله بنو سلامان سنة ٧٠ ق.هـ/ ٥٢٥م. انظر: الأعلام لخير الدين الزركلي، طبعة دار الملايين – بيروت، ط ٧، ١٩٨٦م.

(٢) انظر تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ١٠٧/١ ترجمه إلى العربية د. عبد الحليم النجار، طبعة دار المعارف، ط ٥.

(٣) ابن أبي طي هو أبو الفضل يحيى بن أبي طي حُمَيْد بن ظافر الحلبي الغساني، وذكر بروكلمان أن اسمه: يحيى بن عبد الحميد الحلبي. ولد سنة ٥٧٥ه في حلب، ونشأ بها، وكان متشيعًا من رؤوس الشيعة الإمامية. رحل في طلب العلم إلى الموصل ودمشق، ومات سنة ٦٣٠ه. انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ١٠٨/١. الأعلام: ١٤٤/٨، ومقدمة المنتخب في شرح لامية العرب صنعة ابن أبي طي، تح. د. إبراهيم بن محمد البطشان، دار المنهاج، لبنان –بيروت، ط ١ لسنة ١٤٣٧ه–٢٠١٦م.

(٤) أحصى أحد الباحثين عدد شروح اللامية في ستة عشر شرحًا كلها معلومة النسبة إلى شراحها سوى واحد، إلا أنه أغفل شرح محمد ابن قاسم بن زاكور المغربي، الموسوم بـ (تفريج الكرب في معرفة لامية العرب)، وهو مطبوع ضمن مجموعة شروح أخرى للَّامية، طبعتها دار الآفاق العربية سنة ٢٠٠٦م. انظر: شرح لامية العرب المنسوب لأبي العباس المبرد– توثيق ونسبة، للدكتور محمود محمد العامودي، بحث منشور بمجلة كلية دار العلوم، العدد ٢٣، لسنة ١٤١٩هـ – ١٩٨٩م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فضلا عما سبق من أهمية اللامية التي دفعت بعض اللغويين إلى شرحها كاملة، فقد كانت أبياتها مَعِينًا نهل منه المعجميون والنحويون كثيرًا من شواهدهم؛ فها هو ذا ابن منظور يورد من أبياتها خمسة أبيات في موادِّ مصنفه لسان العرب(١)، وكذا استشهد النحويون القدامى ببعض أبياتها في مصنفاتهم؛ على نحو ما نجد في: المحتسب في شواذ القراءات، وسر صناعة الإعراب، والمنصف، وشرح الكافية، وأوضح المسالك، والمقاصد النحوية، وهمع الهوامع، والأشباه والنظائر، وشرح الأشموني(٢).

ولعل شرح ابن أبي طي هو آخر ما نُشر محققا على لامية العرب من شروح اللغويين، ومن ثم فيغلب على ظني أنه موطِئٌ بكرٌ لم يُطَأ بدراسة لمسائله النحوية، ولم يُفْتَرَع ببحثٍ يناقش فكر مصنِّفِه؛ وقد كان ذلك محفزا همتي لتتوافر على البحث في مسائله والوقوف على آراء ابن أبي طي النحوية، فضلا عن أسباب أُخر دفعتني إلى هذا البحث دفعًا، ويمكن إجمالها فيما يلي:

١- شرح ابن أبي طي هو أحدث شروح اللامية تحقيقًا وطباعة، وبمقارنته بشروح اللغويين السابقين عليه تتضح أهميته بما شمله من مسائل لغوية ونحوية تفوق الشروح الأخرى كمًّا وكيفًا، من حيث العرض والتحليل، وإن كان قد اشتمل على نُقُولٍ كثيرة عن غيره.

---

(١) انظر لسان العرب، طبعة دار المعارف-القاهرة، طبعة جديدة أبريل ٢٠١١م، مادة: رقط، وعرف، وجشع، وكهى، وغمص.

(٢) أحصى د. محمود محمد العامودي هذه الشواهد التي استشهد بها النحويون، فبلغت عشرة أبيات، غير أن البغدادي في (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) قد ساق شواهد استشهد بها الرضي الأستراباذي تفوق هذا العدد بكثير.

٢- رواية ابن أبي طي أخذها عن أعلام ثقات بالسند المتصل المبدوء بالسماع والأخذ مشافهة من ابن يعيش شارح المفصل؛ فقد صرح بهذا بين يدي شرحه حيث قال: "حدثني بالقصيدة الشيخ الأجَلُّ الأوحدُ موفق الدين؛ يعيش بن علي الخطيب الحلبي، قراءة عليه بداره بحلب في سنة إحدى وستمائة، قال: حدثني بها الشيخ الأجل الأوحد العالم مجد الدين الطوسي – الفقيه المحدث– الخطيب بالموصل، قال: حدثني الشيخ العالم الفاضل الأوحد، أبو زكريا؛ يحيى الخطيب التبريزي، قال: قرأتها على الشيخ أبي العلاء – شيخ المَعَرَّة–أحمد بن سليمان المعرِّي التنوخي"(١). فسند روايته العالي جاء عن ابن يعيش، عن الخطيب الطُّوسي، عن الخطيب التبريزي، عن أبي العلاء المعري.

٣- تحقيق المنتخب صنعة ابن أبي طي توافرت عليه همة علمٍ من أعلام المحققين المعاصرين، وهو الأستاذ الدكتور إبراهيم بن محمد البطشان؛ إذ إن تحقيقه كان غاية في الدقة والأمانة، ناهيك بالجهد المبذول في فهرسة المنتخب، واِسْتيفَائِه الشواردَ، وقَيْدِه أوابدَ اللغةِ مما ورد في شرح ابن أبي طي، وزادها الدكتور البطشان حُسْنًا وتيسيرًا على القارئ بما أضفاه من تقسيمٍ وترتيبٍ على هَدْيِ أصلٍ قياسيٍّ من أصول النحو؛ ألا وهو السبر والتقسيم.

هذا، ولما كان البحث يُعْنَى بمعالجة مسائل نحوية مختلفة، فإنه اقتضى أن تأتي تلك المسائل في بناء تسلسلي وفق ترتيب أبيات اللامية، وذلك على النحو التالي:

---

(١) المنتخب في شرح لامية العرب: ٥٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسألة الأولى: مجيء "سِوَى" حرفًا للاستثناء:

قَالَ الشَّنْفَرَى:

أقيمُوا بني أمي صدورَ مَطِيِّكُمْ فإنِّي إلى قومٍ سِواكُمْ لأَمْيَلُ

ذهب ابن أبي طي عند شرح هذا البيت إلى أن "سوى" بمعنى غير؛ حيث قال: ""سواكم" بمعنى غيركم، وهو في موضع خفض صفة للحي – يقصد "قومٍ"– وهي منصوبة على الظرف، وهي تتعلق بمحذوف؛ لأن الظرف إذا وقع خبرًا أو صفة أو صلة أو حالا، يتعلق بمحذوف"(١) وإلى هذا الموضع من كلامه لا خلاف؛ إذ إنه اتفق مع غيره من شراح اللامية في هذا التوجيه النحوي لـ "سوى"، إلا أن المشكل في هذه المسألة جاء من تعقيبه بعد هذا التوجيه بقوله: "وهي –أي سوى– من حروف الاستثناء، وتنصب ما بعدها، تقول: قام القوم سوى جعفرًا. قال الشاعر: *فجاؤوا سوي آلَ المغيرةِ إنهم*"(٢).

ووجه الإشكال هنا فيما ذهب إليه هو كون سوى حرفًا، وكون ما بعدها منصوبا على الاستثناء، وهو ما يخالف به إجماع النحاة من أن (سوى) " تكون –عند الكوفيين– اسمًا بمنزلة "غير"، وتكون ظرفًا. وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفًا"(٣)، فضلا عن أن مدار آراء النحويين

(١) المنتخب في شرح لامية العرب: ١٠٤

(٢) المنتخب: ١٠٤-١٠٥

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: ٢٩٤/١، لأبي البركات الأنباري، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار تحقيق التراث.

في (سوى) بلغاتها الأربع[١] يتمثل في أربعة مذاهب، يمكن إجمالها على النحو التالي:[٢]

١- المذهب الأول: هو مذهب البصريين؛ وقد ذهبوا إلى أن سوى لا تستعمل إلا ظرفًا، واستدلوا بما جاء عن سيبويه من أنها لا تقع اسمًا كـ "غير" إلا في ضرورة الشعر؛ حيث قال: "هذا سواءَك، وهذا رجلٌ سواءَك. فهذا بمنزلة "مكانَك" إذا جعلتَه بمعنى بَدَلَك، ولا يكون اسمًا إلا في الشعر "[٣].

٢- المذهب الثاني: هو مذهب الكوفيين وجماعة من البغداديين وغيرهم؛ وقد ذهبوا إلى أنها -سوى- تَرِد بالوجهيْنِ؛ فتكون اسمًا مثل "غير"، وتكون ظرفًا، ومجيئها اسمًا ليس مقصورًا على ضرورة الشعر. وقد ساق الأنباري حكاية الفراءِ عن أبي ثروانَ العُكْلي من أنه قال: "أتاني سواؤك" فاستعمل "سوى" اسمًا في سعة الكلام.[٤]

٣-المذهب الثالث: هو مذهب الزجاجي وابن مالك؛ فقد ذهبا إلى "أنها -سوى- ليست ظرفًا ألبتةَ؛ فإنها اسم مرادف لـ"غير"، فكما أن "غير" لا تكون ظرفًا ولا يُلْتزَم فيها النصب، فكذلك سوى"[٥]، فهي عندهما على

---

(١) في (سوى) أربع لغات: سِوًى كـ (مِعًا)، وسُوًى كـ(هُدًى)، وسَوَاءٌ كـ(بَقَاء)، وسِوَاء كـ(جِدَار). انظر: توجيه اللمع شرح لمع ابن جني، لابن الخبَّاز الموصلي: ٢٢٦، تح. د. عبد الله بن عمر الحاج، مكتبة المتنبي، ط ١، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

(٢) مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب (الأصول) لابن السراج توثيقًا ودراسة: ٢٦٦/١: ٢٧٩، د. إبراهيم بن صالح الحندود، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(٣) الكتاب: ٤٠٧/١، لسيبويه، تح. عبد السلام هارون، ط ٣، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٩٤/١.

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي: ١٦١/٣، تح. د. عبد العال سالم مكرم، طبعة مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

نحو ما ذكر ابن هشام: "كـ"غير" في المعنى والتصرف"[١]؛ فتقول: "جاءني سِوَاك" بالرفع على الفاعلية، و"رأيت سواك" بالنصب على المفعولية، و"ما جاءني أحدٌ سواك" بالرفع على البدلية من أحد، وبالنصب على الاستثناء؛ والرفع أرجح لكون التركيب منفيًّا تامًّا.

٤- المذهب الرابع: هو مذهب الرُماني والعُكْبَري؛ فقد ذهبا إلى أنها تُستعمَل ظرفًا غالبًا، وكـ "غير" قليلا[٢]، وإلى هذا ذهب ابن هشام، حيث قال: "وإلى هذا أذهب"[٣]، ورجحه الأشموني بقوله: "وهذا أعدل"[٤]، وقد أفصحَ الصبان عن علة ترجيح الأشموني حيث قال: "لأنه لا يُحوج إلى تكلف في موضع من المواضع"[٥].

ولعل مذهب الكوفيين متفق إلى حد بعيد مع المذهب الرابع، وهما الأرجح -في تقديري-؛ إذ إن المذهب الأول والثالث مكملان لبعض، وانفراد أي منهما لا ينهض دليلا على صحته؛ فنَفْيُ الظرفية عن "سوى" مطلقا - مذهب الزجاجي وابن مالك- مجافٍ للواقع اللغوي؛ بدلالة ما أورده البصريون، وما ذكروه عن سيبويه من مجيئها ظرفا في كلام العرب نحو قولهم: "هذا رجلٌ سواءَك" بمعنى: مكانَك. وكونها ظرفا لا غير -مذهب

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام: ٣٦٠/٢، تح. د. عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية (٢١)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت.

(٢) انظر: همع الهوامع: ١٦١/٣، وكذلك: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٣٦/٢، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١ لسنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(٣) ضياء السالك إلى أوضح المسالك لابن هشام، محمد عبد العزيز النجار، ٢٠٢/٢، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

(٤) شرح الأشموني: ٢٣٦/٢.

(٥) حاشية الصبان: ٢٣٦/٢.

سيبويه والبصريين- يرده ما استدل به ابن مالك على مذهبه من الشواهد التي تؤكد على تصرف "سوى" إعرابيا؛ من نحو: الرفع على الفاعلية، والابتدائية، والجر في مواضع أخرى، ومجموع المذهبين معا هو ما قال به الكوفيون، وتبعهم الرماني والعكبري مع تفاوت في التغليب والمساواة. وجملة القول أن "سوى" وردت اسما في المذاهب النحوية كافة -على اختلاف دلالتها وتصرفها- ولم يذكر مذهب من المذاهب مجيئها حرفا في كلام العرب قط، وهو ما يدحض زعم ابن أبي طي.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسألة الثانية: مجيء الجار والمجرور في محل نصب مفعول به:

ذهب ابن أبي طي إلى أن الجار والمجرور وقعا في موضع المفعول به في بيتين من اللامية، أولهما قول الشنفرى:

فإنْ تَبْتَئِسْ بالشنفرى أمُّ قسطلٍ فما اغتبطت بالشنفرى قبلُ أطولُ

قال ابن أبي طي معلقا عليه: "فإنْ: شرط، وتبتئس: جُزِم بالشرط ... والجار والمجرور في موضع مفعول به"(١). والبيت الآخر:

وخَرْقٍ كظَهْرِ التُّرْسِ قَفْرٍ قطعْتُهُ بِعَاملتَيْنِ بطنُهُ ليس يُعْمَلُ

جاء في شرحه البيتَ: "وقوله: (بعاملتيْنِ) متعلق بـ (قطعتُه)؛ وهو في موضع مفعول به"(٢).

ولعل ابن أبي طي في قوله عن الجار والمجرور "بعاملتين" إنه متعلق بـ "قطعتُه" قد جرى على سَنَن النحويين في ظاهرة التعلق، أما ما ذهب إليه من أن الجار والمجرور في البيتين "في موضع نصب مفعول به" فإنه لا يتعين؛ لأنه مخالف لما دَرَجَ عليه النحويون من امتناع مجيء الجار ومجروره مفعولا به، والفعل اللازم "تبتئس" في البيت الأول تعدى بالباء إلى ما في معنى المفعول به وليس بمفعول صريح، وهو جار ومجرور متعلق بالفعل "تبتئس" وليس معمولا له. أما في البيت الآخر فإن الجار والمجرور "بعاملتين" فهو متعلق بالفعل "قطع" قبله، وهذا إجماع اللغويين من شراح

(١) انظر المنتخب: ٤٥٩.
(٢) المنتخب: ٥٨٢.

اللامية –ممن أتيح لي الاطلاع على شروحهم–[١]، فضلا عن أن أبي طي نفسه ذهب إلى تعلق هذا الجار والمجرور بالفعل "قطع"، وعلق عَقِيبَ ذلك بقوله: "وقد حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه؛ والتقدير: برجلين عاملتين"[٢]، أي إنه ليس في موضع معمول للفعل "قطع" ولو من جهة المعنى، ومن ثم فلا يتعين كون الجار والمجرور في البيتين في موضع مفعول به على خلاف ما ذهب ابن أبي طي.

(١) انظر: شروح لامية العرب للمبرد والزمخشري وابن عطاء المصري وابن زاكور المغربي، دار الآفاق العربية – القاهرة، ط ١، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م، وكذا شرح لامية العرب لأبي البقاء العكبري المنشور ضمن كتاب دراسات عربية وإسلامية مهداة إلى أديب العربية أبي فهر محمود محمد شاكر بمناسبة بلوغه السبعين، مطبعة المدني، القاهرة – ١٩٨٢م.

(٢) المنتخب: ٥٨٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسألة الثالثة: في حد اسم كان وخبرها:

قَالَ الشَّنْفَرَى:

وما ذاكَ إلا بَسْطةٌ عن تَفَضُّلٍ عليهِم وكان الأفضلَ المُتَفَضِّلُ

قال ابن أبي طي: "وخبرُ كان في البيت متقدمٌ على اسمها، وذلك جائز هاهنا لعدم اللَّبس، ولو كانا مبتدأ وخبرًا، أو هما معرفتان، لم يجز تقديم الخبر على المبتدأ؛ لئلا يلتبس الخبر بالإخبار... فإذا كانا –الاسم والخبر– معرفتين، كنتَ مُخَيَّرًا أيَّهما شئتَ جعلتَ الاسمَ وجعلتَ الآخرَ خبرًا، فإن كانا معرفة ونكرة لم يجز أن يُجْعَل الاسمُ إلا المعرفة، والخبرُ إلا النكرة، إلا أن يُضطَّرَ شاعرٌ، فيجوز له العكس. وأنشدوا:

قِفِي قبلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعَا ولا يكُ مَوْقِفٌ منْكِ الوَداعَا

وحسَّنَه كونُ النكرةِ في البيتِ موصوفةً، فقَرُبَتْ بذلك من المعرفة"(١).

إذن لم يخالف ابن أبي طي بهذا سَنن جمهور النحاة فيما ذهبوا إليه من أنه إذا اجتمعت المعرفة والنكرة معمولتين لكان أو إحدى أخواتها فإن الجمهور على كون المعرفة اسمًا للفعل الناسخ، والنكرة خبرًا لها، والحكم النوعي فيما ذهبوا إليه هو الوجوب، ولا يجوز مخالفته إلا في ضرورة الشعر على نحو ما ورد في بيت القطامي السابق، وعلى نحو ما جاء عند من استشهد بقول حسان بن ثابت –رضي الله عنه–:

كَأنَّ سبيئةً مِن بَيْتِ رَأْسٍ يكونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ ومَاءُ(٢)

---

(١) المنتخب: ٢١١.

(٢) ديوان حسان بن ثابت، ضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي، قافية الهمزة من قصيدة مطلعها: *عفت ذات الأصابع فالجوَاء*، دار الكتاب العربي–بيروت، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

في مذهب من رأى نصب "مزاجَها" خبرا لـ "يكون"، ورفع "عسل" اسمًا لها، بخلاف من رفع "مزاجها"؛ "فقد أجاز أبو البقاء العكبري في قول حسان رفع "مزاجها"، ورفع "عسل"، وأنَّ الفعل "يكون" زائدة، والتقدير: كأن سبيئةً من بيت رأسٍ مِزاجُها عسلٌ، وهذا مخالف لما تقدَّم"[(١)]، ووجه المخالفة أن زيادة "كان" لا تكون إلا بلفظ الماضي، وهو ما عليه جمهور النحويين.

بيد أن الحكم بوجوب كون المعرفة اسما لكان والنكرة خبرا لها هو الأولى على نحو ما ذكر ابن خالويه في الحجة، وقد أجاز غيره خلاف ذلك؛ فقد يكون النكرة اسمًا لكان –على اختلاف تصرفها الزمني– والمعرفة خبرًا لها، ومن ذلك ما جاء عن بعضهم في قوله تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ**﴾ [الشعراء: ١٩٧] وفي غيره من المواضع، فقد ذكر أبو حيان أن ابن عامر والجحدري قرآها ""تكن" بالتاء الفوقية، و"آية" بالرفع، قال الزمخشري: جُعِلَت "آية" اسمًا، و"أن يعلمه" خبرًا [(٢)]، فجاء اسم الفعل الناسخ نكرة والخبر معرفة في قراءة متواترة وهي قراءة عبد الله بن عامر، فضلا عن غيرها مما ورد عن الجحدري. ومثل ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً**﴾ [الأنفال: ٣٤] بنصب "صلاتَهم" ورفع "مُكَاءٌ"، ومثله كذلك قوله تعالى: ﴿**أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ**﴾ [يونس: ٢] فالقراءة المشهورة بنصب "عجبًا" على أنه خبر "كان"

---

(١) المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معطٍ في النحو) لابن إياز، ٤١٣/١، تح. د. شريف عبد الكريم النجار، دار ابن عمار–عَمَّان، ط ١.، ١٤٣١هـ–٢٠١٠م.

(٢) البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي، ٤٧/٧، دار أحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط ٢، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

مقدم، والمصدر المؤول "أن أوحينا" اسمها المؤخر، "وقرأ ابن مسعود: "عجبٌ"، فجعله اسمًا وهو نكرة، و"أن أوحينا" خبرًا وهو معرفة"(١).

وقد ذكر ابن جني أن سليمان بن مهران الأعمش لما سمع قراءة سفيان الثوري آية الأنفال بنصب "صلاتَهم"، ورفع "مكاءٌ" لحَّنَه، إلا أن ابن جني فصَّل القول في هذه المسألة(٢)، وخلاصة ما ذهب إليه هو أن نكرة الجنس تفيد مُفاد معرفته، ومن ثم فالمُكاء والتصدية يُرَاد بهما جنس فعل هذا المصدر؛ والمراد: ما كان صلاتَهم عند البيت إلا المُكاءُ والتصديةُ، وأيضا يجوز مع النفي جعلُ اسم كان وأخواتها نكرة، وهو ما لا يجوز مع الإيجاب؛ ألا ترى أنه يجوز أن تقول: ما كان إنسانٌ خيرًا منك، ولا يجوز: كان إنسانٌ خيرًا منك؟ كذلك هذه القراءة لما دخلها النفي حسُن جَعْلُ اسمِ كان نكرةً وقوِيَ، فضلا عن مشابهة نكرة الجنس لمعرفته؛ ولهذا ذهب بعض النحويين في قول حسان –رضي الله عنه–:

يكونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ ومَاءُ

إلى أنه إنما جاز ذلك من حيث كان عسل وماء جِنسَيْن، كأنه قال: يكون مزاجَها العسلُ والماءُ. "فبهذا تسهل هذه القراءة، ولا يكون من القبح واللحن الذي ذهب إليه الأعمش على ما ظن".(٣)

---

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، ٢٤٤/٢، دار الكتاب العربي – بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

(٢) انظر: المحتسب في شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح. الأستاذ علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ٢٧٩/١، ط ٢، دار سزكين للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

(٣) المحتسب: ٢٧٩/١.

ويمكننا أن نخرج من هذه المسألة بقاعدة مفادها:[١] أنه يجوز وقوع اسم كان نكرة وخبرها معرفة في النثر، في حال تخصيص اسم كان النكرة بجنسٍ، أو وصفٍ، أو أن يكون مسبوقًا بنفي أو شَبهه؛ على نحو ما جاء في تخريج القراءات السابقة، وهي مسوغات تتشابه إلى حد بعيد مع بعض مسوغات الابتداء بالنكرة، هذا في النثر، أما في الشعر المتسم بلغته الخاصة فإن هذا جائز فيه دون مسوغات أو شروط، وحينئذ يمكن حمل الحكم بجواز مجيء الاسم والخبر نكرتين على الاتساع في اللغة؛ عند أَمْن اللبس، أو من قبيل الضرائر على نحو ما ذكر ابن أبي طي وغيره في شروحهم.

(١) الزمخشري والقراءات، بحث منشور للدكتور شعبان صلاح في حوليات كلية دار العلوم، العدد الحادي عشر، أغسطس ١٩٨٨م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسألة الرابعة: مسألة بناء (غير) على الفتح:

قَالَ الشَّنْفَرَى:

كلُّ أَبيٍّ بَاسِلٌ غيرَ أنَّني إذا عَرَضَتْ أُولَى الطَّرائِدِ أَبْسَلُ

قال ابن أبي طيٍّ: "وقوله "غيرَ" غير: منصوب على الاستثناء المنقطع، ومثله قوله تعالى: "إِلَّا اتِّباعَ الظَّنِّ"، وهي بمعنى: سوى، وجمعها أغيار، وهي كلمة يُوصَف بها ويُسْتَثنى ... وقال الفرَّاء: بعضُ بني أسدٍ وقُضَاعة ينصبون غيرًا إذا كانت في معنى إلا، تم الكلامُ قبلها أو لم يتمَّ؛ يقولونَ: ما جاءني غيرَك، وما جاءني أحدٌ غيرَك"(١).

جاء ذلك عن الفراء حيثُ فسَّر قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩] حيث قال: "تجعل "غير" نعتًا للإله، وقد يرفع؛ يجعل تابعًا للتأويل في "إله"، ألا ترى أن الإله لو نُزِعَت منه "من" كان رفعًا. وقد قُرِئ بالوجهين جميعا(٢). وبعض بني قُضاعة وأسد إذا كانت (غير) في معنى (إلا) نصبوها، تمَّ الكلام قبلها أو لم يتمَّ... وأنشدني المفضل:

لم يمنع الشربَ منها غيرَ أن هتفتْ حمَامةٌ من سَحُوقٍ ذاتِ أَوْقَالِ

فهذا نصبٌ، والكلام ناقص، وقال آخر:

لا عَيبَ فيها غيرَ شُهْلَةِ عيْنِها كذاك عِتَاقُ الطَّيرِ شُهْلًا عُيونُها

---

(١) المنتخب: ١٨٤.

(٢) قُرِئ بالرفع والخفض؛ فالحجة لمن قرأ بالرفع أنه جعله حرف استثناء فأعربه بما كان الاسم يُعرب به بعد (إلا)، ويجوز الرفع على الوصف لـ "إله" قبل دخول "من". والحجة لمن خفض أنه جعله وصفًا لـ "إله" على اللفظ. انظر: الحجة لابن خالويه: ١٥٧.

فهذا نصبٌ والكلام تامٌّ قبلها"[١]. وبناء " غير" مطلقًا عن بعض بني أسد وقُضاعة مسألة خلافية بين أصحاب المذهبين: الكوفي والبصري[٢]؛ وقد احتج الكوفيون في تجويز بناء " غير" على الفتح إذا أُضِيفَت إلى اسم متمكن أو غير متمكن؛ حملا على مقام " إلا "؛ لأنها حرف استثناء، والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجبَ أن تُبنَى. أما البصريون فقد احتجوا بأن بناءها جائز في حال إضافتها إلى غير متمكن، أما في حال إضافتها إلى متمكن، فإن بناءها غير جائز؛ ومن ثم عقب سيبويه على قول الشاعر: *لم يمنع الشربَ منها غيرَ أن هتفتْ* بقوله: "وزعموا أن ناسًا من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل: هذا كنصب بعضهم "يومَئِذٍ" في كل موضع، فكذلك "غيرَ أن نَطقَتْ" وكما قال النابغة:

على حينَ عاتَبْتُ المشيبَ على الصِّبا وقلتُ ألمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ

كأنه جعل حينَ وعاتبتُ اسمًا واحدًا"[٣]. فقد جعل غير هنا مبنية على الفتح لإضافتها إلى مبني غير متمكن، وإعرابها جائز على الأصل، وإلى هذا ذهب الأعلم الشنتمري في شرح شاهد سيبويه:

لم يمنع الشربَ منها غيرَ أن هتفتْ

حيث قال: "الشاهد فيه بناء "غير" على الفتح لإضافتها إلى غير متمكن وإن كانت في موضع رفع، وذلك أن "أَنْ" حرفٌ توصل بالفعل، وإنما تُؤُوِّلَت اسمًا مع ما بعدها من صلتها؛ لأنها دلت على المصدر ونابت منابه في

(١) معاني القرآن: للفراء، ٢٨٢/٢، ٢٨٣، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط ٣، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

(٢) انظر: المسألة الثامنة والثلاثين من الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: ٢٨٧/١.

(٣) الكتاب: ٣٢٩/٢-٣٣٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المعنى، فلما أضيفت "غير" إليها مع لزومها للإضافة بُنِيَت معها، وإعرابها حسنٌ جائز حسن"[١].

وخلاصة القول في هذه المسألة أن البصريين والكوفيين أطبقوا على بناء "غير" بغير خلاف، إلا أن مثار الخلاف بينهما في هذه المسألة منوط بنوع العلة لدى كل فريق؛ فَعِلَّة بناء "غير" عند البصريين هي علة المجاورة لغير المتمكن فحسب؛ ومن ثَم فبناؤها عندهم جائز من وجهٍ واحد فقط، أما الكوفيون فعلةُ البناء عندهم هي علة الإخالة؛ وهي "أن "[٢]؛ فقد حملوا "غير" على " إلا " في قيامها مقامها، وأن الأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تُبْنَى، وهذا لا يختلف باختلاف الإضافة إلى متمكن أو غير متمكن، فهي عندهم جائزة البناء مطلقا.

(١) شرح شواهد الكتاب للأعلم الشنتمري، بحاشية طبعة مطابقة لطبعة بولاق: ٣٦٩/٢، مكتبة الآداب، ط ١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

(٢) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو وجدله للسيوطي: ١٧٧، تح. د. حمدي عبد الفتاح، مكتبة الآداب، ط ٤، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

المسألة الخامسة: في حذف العامل مع بقاء عمله:

هذه المسألة في البيت السابق ذكرُه في المسألة الرابعة، وهو:

كلُّ أَبيٍّ بَاسِلٌ غيرَ أنَّني إذا عَرَضَتْ أُولَى الطَّرائِدِ أَبْسَلُ

قال ابن أبي طي: "وقوله "أنَّني" هاهنا مفتوحة، وهي وما بعدها في تأويل المصدر، وقد تُخَفَّف -أَنَّ-، فإذا خُفِّفَت إن شئت أعملتها، وإن شئت لم تُعْمِلْها... وإذا حُذِفَت أيضًا من الكلام إن شئتَ أعملتها، وإن شئتَ لم تُعْمِلْها. قال طرَفة:

ألا أيهذا الزاجري أحضرُ الوغى

يُرْوَى بالنصب على الإعمال، والرفع أجودُ"(١).

هذه المسألة يتعارض فيها نقلان، أحدهما الرفع، وهو المتفق مع القياس، والآخر النصب، وهو المخالف للقياس، وعلى الرغم من مخالفته فإنه مرويٌّ، وقد انتصر البصريون للرفع لموافقته القياس، وانتصر الكوفيون للنصب، وقد انتصر أبو البركات الأنباري لمذهب البصريين وقدمه على ما ذهب إليه الكوفيون؛ حيث قال: "والأخذ برواية الرفع لموافقة القياس أولَى من رواية النصب لمخالفة القياس"(٢)وقد بنى الأنباري ترجيحه رأيَ البصريين على أمرينِ:

(١) المنتخب: ١٨٤.

(٢) انظر رسالتيه: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: ١٣٧، تح. سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الأول: قياس الفرع على الأصل؛ فقد ذكر أن انتفاء عمل "أنَّ" المشددة –وهي أصلٌ– إذا حُذِفَت يمتنع، فإذا كان عمل الأصل ينتفي إذا حُذِف، فإن انتفاء عمل الفرع –"أَنْ" المخففة– يكون أَوْلَى، فضلا عن الأصل عامل قوي في الأسماء، وعلى الرغم من قوته فإنه لا يعمل حال كونه محذوفًا، ومن ثم فلا عمل للفرع المحذوف لكونه أضعف.

الآخر: حَمْلُه رواية النصب على التوهم والغلط من قبل الرواة؛ وعلل ذلك بأن "العربي قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضربٌ من الغلط، فيعدلُ عن قياس الكلام، وينحرف عن سَنَنِ أصوله، وذلك مما لا يجوز القياس عليه"(١).

وبالرغم من موافقة الرأي البصري للقياس، واتفاق جل النحويين والمعربين عليه، فإن للرأي الكوفي –في زعمي– وجاهته؛ وذلك لأسباب منها:

أولا: أعرب ابن هشام في الشذور عن استحسانه الحذف في هذا الموضع لثبوت "أنْ" الثانية؛ ففي قول طرفة:

ألا أيُّهذا الزَّاجِري أحضرَ الوَغَى وأنْ أشهدَ اللَّذَّاتِ هل أنتَ مُخْلِدي

جاءت "أنْ" المثبتة في عجز البيت قبل قوله: "أشهد" لتدل على (أَنْ) المحذوفة قبل "أحضر". ودلالة المثبت على المحذوف مطرد عند العرب؛ من ذلك قولهم: "تسمعَ بالمُعيديِّ خيرٌ من أن تراه"، فقد دل الخبر وهو "خيرٌ" على حذف "أنْ" قبل الفعل "تسمع"؛ والتقدير: سماعُكَ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه.

---

(١) انظر المسألة رقم (٧٧) من الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/١١٥.

ثانيًا: إن رواية الرفع لا يمنع إضمار "أنْ" عند كثير من النحويين ومعربي القرآن؛ فقد ذكره ابن شُقَيْر في المُحَلَّى؛ حيث جاء عنه في هذه المسألة: " والرفع على فقدان الناصب مثل قوله -عز وجل-: ﴿**وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ**﴾ [البقرة: ٨٣] معناه: ألا تعبدوا، فلما أُسْقِط الحرف الناصب رفعه، فقال: "لا تعبدون"، ومثله في البقرة: ﴿**وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ**﴾ [البقرة: ٨٤] معناه: ألا تسفكوا، فلما أُسْقِط حرف النصب رفع."[(١)]وأما في البيت فقد: "نصب بإضمار "أنْ"، والدليل على ذلك "وأن أشهد اللذات"[(٢)]،

ودعَّم حجته باستشهاده بقول الشاعر:

فإني رأيتُ الحُبَّ في الصَّدْرِ والأذى إذا اجتمعا لم يلبثُ الحُبُّ يـذهبُ

حيث قال: "على معنى: أنْ يذهبَ، فلما نُزِع الحرف الناصب ارتفع".[(٣)]

ثالثًا: ذهب الجرجاني إلى أن رواية رفع الفعل "تسمعُ" أصلها النصب؛ لأن إسناد الخبر بعده يقتضي وجود المسند إليه، وهو ما يعني أن هذا المسند إليه كان مؤولا قبل حذف عامل النصب في الفعل، وقد يكون منه ما رُوِيَ في الموطأ من قول الإمام مالك فيمن نسي تكبيرة الافتتاح، وتكبيرة الركوع، وأتم الركعة الأولى ثم ذكر أنه لم يكبر؛ فكبر في الركعة الثانية_ قال

---

(١) المُحَلَّى "وجوهُ النصب" لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شُقَير: ١١٥، تح. د. فائز فارس، طبعة مؤسسة الرسالة -بيروت، ودار الأمل-الأردن، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٢م.

(٢) المحلى: ١١٥.

(٣) المحلى: ١١٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الإمام مالك: "يبتدئُ صلاتَه أحبُّ إليَّ"(١) وأصلها "أنْ يبتدئ" بدلالة الإخبار بقوله: "أحبُّ"، ولن يكون الخبر مسندًا إلى فعل، وإنما يكون إسناده إلى مبتدأ أو ما يحل محله من مصدر مؤول.

وقد أجاب الجرجاني على من سأله: كيف يكون الفعل هنا بالرفع ويُخْبَر عنه في حين أن أبا علي الفارسي يقول في الإيضاح: "إن الفعل لا يُسنَد إليه شيءٌ"، قال: "لاستحالة جعل الفعل مخبرًا عنه إذْ كان خبرًا، وكان ضمُّ الخبر إلى الخبر نقضًا للعادة، ودفعًا للمشاهدة. وأما "تسمع" فمحمول على وجهين: أحدهما أن يكون حذَفَ "أنْ" كأن قال: أنْ تسمعَ بالمُعيديِّ خيرٌ من أنْ تراه، وأنْ وما بعده في تأويل المصدر... ويوضح هذا التقدير إتيانهم بـ"أنْ" في القرين، أعني: "أنْ تراه"، وإذا حذف رفع كبيتِ الكتاب -يعني بيت طرفة المذكور في كتاب سيبويه-، وحذف "أنْ" كثيرٌ في الكلام وفي التنزيل"(٢)، ويُلاحظ أن ما ذهب إليه الجرجاني يجري مع ما ذهب إليه ابن شقير بوجه من الوجوه، وأن الوجه الآخر من دلالة المثبت على المحذوف هو ما استحسنه ابن هشام بعد ذلك.

نخلص من هذا إلى أن آراء المجيزين لها ثلاثة مسالك، يمكن تلخيصها فيما يلي:

---

(١) شرح موطأ مالك لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني، كتاب الصلاة، باب افتتاح الصلاة: ٣٠٠/١، تح. طه سعد عبد الرءوف، طبعة مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني: ٧٩/١، تح. د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٢م.

المسلك الأول: الاستدلال بمفهوم الموافقة؛ إذ إنهم استنبطوا حذف "أنْ" الناصبة قبل المضارع المرفوع، من قرينة لفظية بعدها في التركيب، وهو ذِكْر "أَنْ" ناصبة بعدها، ودلالة المثبت على المحذوف مطرد في كلام العرب.

المسلك الثاني: حمل الإنشاء اللفظي على الإخبار في المعنى، على نحو ما ذهب إليه ابن شقير، في توجيهه الرفع على إسقاط الناصب، وهو تعليل –وإن بدا– ينماز عن غيره بغرابة التعليل، وبُعْدِ النُّجْعةِ؛ إذ إن تغير العلامة بإسقاط محذوف بابه إسقاط الخافض، فضلا عن أن مرد حذف الخافض هو السماع، إلا أن الجرجاني أكده في جوابه.

المسلك الثالث: ما يقتضيه القياس من تلازم الإسناد بين طرفين، ووجود أحد الطرفين يستلزم وجود الآخر، أو تأويل ما يسد مسده.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسألة السادسة: مجيء التفضيل على (فُعْلَى) بغير تعريف بـ (أل):

قَالَ الشَّنْفَرَى:

وإني كفاني فَقْدُ مَنْ لَيْسَ جازيًا بِحُسْنَى ولا في قُرْبِهِ مُتَعَلَّلُ

تلك مسألة تطرق إليها ابن أبي طي عَرَضًا في أثناء شرحه هذا البيت؛ حيث قال: "وقوله "بِحُسْنَى": الحُسْنَى –ها هنا– مصدرٌ من قول الله سبحانه وتعالى: "وقُولُوا للنَّاسِ حُسْنَا"، وليس بتأنيث الأحسن؛ إذ لو كان بتأنيث الأحسن للزمته الألف واللام. فأما قول أبي نواس:

كأنَّ صُغرَى وكُبرَى من فواقِعِها حصباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذهب

فهو قليل شاذ، وهو إلى الفساد أقرب، ومن تأول له هذا البيت قال: جَعَلَ (من) في البيت زائدة على ما أجازه أبو الحسن الأخفش من زيادتها في الواجب، وأوَّل عليه قولَه تعالى: "**مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ**"قال: تقديره: فيها بَرَدٌ".(١)

لم يذكر أبو الحسن الأخفش هذا التخريج في معاني القرآن، ولعل الذي تأول زيادة من في البيت هو الزمخشري حيث قال في المفصل بعد أن ذكر أن أبا نواس قد خُطِّئ في البيت السابق، وبعد أن ساق قول الأعشى: *ولستُ بالأكثرِ منهم حصى* – قال: "ليست "مِن" فيه بالتي نحن بصددها، بل نحو "مِن" في قولك: أنت منهم الفارس الشجاع. أي: من بينهم"(٢).

---

(١) المنتخب: ٢١٨/٢١٧.

(٢) شرح المفصل في صنعة الإعرب الموسوم بالتخمير: صدر الأفاضل الخوارزمي، ١٣٢/٣، تح. د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط ١، ١٤١٢هـ – ٢٠٠٠م.

وقد حُكم على قول أبي نواس بالتخطئة تارة –على نحو ما في المفصل–، وباللحن تارة أخرى –على نحو ما تجده عند ابن هشام في أوضح المسالك، وفي مغني اللبيب–، وقد جمع له ابن أبي طي حكمين كمِّيَّيْن مختلفين، هما: "قليل شاذ"، وهو حكم يعكس تداخلا بين حكمين لا يجتمع الحكم بهما في مسألة واحدة؛ فثمة فارق بين القلة والشذوذ، والجمع بينهما ضرب من الخلط.

أما حكم ابن هشام بتلحين أبي نواس فقد بيَّن علته الشيخ خالد الأزهري؛ حيث قال: "أنَّث "صغرى وكبرى" وكان حقه أن يقول: كأن أصغر وأكبر، بالتذكير. وأُجيبَ عنه –مجاب عنه في مغني اللبيب[1]– بأنه لم يقصد حقيقة المفاضلة؛ فهو كقول العروضيين: فاصلة صغرى وفاصلة كبرى، وقول الفرزدق:

إذا غابَ عنكُمْ أَسْوَدُ اللَّيْلِ كُنتُمُ كِرَامًا وأنْتُمْ ما أقامَ أَلائِمُ

أي: لئام"[2]. والمراد هنا هو أن قوله: "أَلائِم" جمع لـ (أَلْأَم)، وهو ليس بأفعل التفضيل، وإنما هو وصف بمعنى لئيم، وعلى هذا المعنى الوصفي يتخرج قول النحويين: جملة صغرى وجملة كبرى، وكذا قول العروضيين: فاصلة صغرى وفاصلة كبرى؛ إذ إن المراد الوصفُ لا التفضيلُ.

(١) مغني اللبيب: ٣١/٥.

(٢) شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الأزهري، ٩٦/٢، تح. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ٢، ٢٠٠٦م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسألة السابعة: مسألة في دلالة حتَّى:

قَالَ الشَّنْفَرَى:

أُدِيمُ مَطَالَ الجُوعِ حتَّى أُمِيتُه وأضرِبُ عنهُ الذِّكْرَ صَفْحًا فأَذْهَلُ

قال ابن أبي طيٍّ: "وقوله (حتَّى): فَعْلَى، وهي حرف تكون جارَّةً بمنزلة (إلى) في الانتهاء والغاية، وتكون عاطفةً بمنزلة واو عطف الجملة، فيُسْتَأنَف ما بعدها ... فإن أدخلتها على الفعل المستقبل نصبته بإضمار (أَنْ)، تقول: سِرتُ إلى الكوفة حتى أدخلَها، بمعنى: إلى أنْ أدخلَها. فإنْ كنتَ في حال دخولٍ رَفَعتَ، وهذا معناها في البيت: "حتى أُمِيتُه"(١).

بينما روى ابن أبي طي الفعل المضارع "أُمِيتُ" في البيت السابق بالرفع إذ نجده في جل روايات اللامية لشراح غيره مرويًّا بالنصب؛ من ذلك ما ذكره الزمخشري حيث قال: " "أُدِيمُ" هو العامل في "حتى" على كل حال، ويجوز أن تتعلق –حتى– بـ"مطال"؛ أي: أمطله لهذا المعنى، و"أُمِيته" نُصِب بـ"حتى" أو بأَنْ المُضمَرة"(٢) وجاء عن العكبري قوله: "و"أضربُ" معطوف على "أُدِيمُ"، ولا يجوز أن ينتصب بالعطف على "أُمِيتَه"؛ إذ ليس الغرض أني أديم الجوع حتى أضرب، بل الغرض أن يخبر عن نفسه"(٣).

لعل اختلاف في التوجيه بين أبي طي وغيره من الشراح سببه اختلاف دلالة "حتى"؛ فقد رواها بالرفع لدلالتها عنده على ملابسة الفعل في الحال،

---

(١) المنتخب: ٣١٥:٣١٦.

(٢) كتاب أعجب العجب في شرح لامية العرب للزمخشري: ٣٣، تح. د. محمد إبراهيم حور، مطبعة سعد الدين، ط ١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.

(٣) شرح لامية العرب لأبي البقاء العكبري، صـ ٢٦١.

وعند غيره بالنصب لدلالتها عندهم على المستقبل، وربما كانت رواية النصب أرجح؛ لأن المعنى المراد هو المماطلة إلى أن تتحقق الغاية، والتي هي إماتة الجوع مستقبلا بعد المماطلة، ومن ثم فدلالة حتى على الاستقبال أنسب وأقرب من دلالتها على الملابسة الحالية للإماتة، وقد فسرها الزمخشري والعكبري كلاهما بمعنى: "إلى أنْ"، ومعلوم أن "إلى" أَقْعَدُ في باب الغاية من "حتى".

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسألة الثامنة: مسألة في إعراب عَلُو:

قَالَ الشَّنْفَرَى:

إذا وَرَدَتْ أَصْدَرْتُها ثُمَّ إنَّها تَثوبُ من تُحَيْتُ ومِنْ عَلُو

قال ابن أبي طي: "وقوله: "ومن عَلُو" معناه: من فوق، قال الفرزدق:

ولقد سَدَدْتُ عليكَ كلَّ ثَنِيَّةٍ وأتَيْتُ فوق بني كُلَيْبٍ من عَلُو

اعلم أن (عَلُو) على ضربَيْنِ: تكون نكرةً وتكون معرفة"(١).

ثم فصَّل ابن أبي طي القول في المسألة، ومثَّل لما جاء نكرةً بقول امرئ القيس:

كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِن عَلِ

ذهب إلى أن هذا النوع النكرة يُكْتَبُ بلا ياء، وتنوينه تنوين تمكين؛ كشَجٍ وعَمٍ. ثم ذكر أن (علُ) تكون معرفة على تقدير الإضافة إلى معرفة، ثم حُذِفَ المضاف إليه، فبُنِيَ وصار بمنزلة اسم اكتَفى ببعضه؛ إذا كان المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وصار بمنزلة (قبلُ وبعدُ) في قطعهما عن الإضافة.

يُسْتَنبَط من كلام ابن أبي طي بمفهوم المخالفة في تقسيم استعمال "عَلُو" إلى نكرة تارة، ومعرفة تارة أخرى، _ يُسْتَنبَط أنها تأتي معربة في حال التنكير إذا لم يُنْوَ إضافتها، وتُعامل معاملة الأسماء المتمكنة في الإعراب، وإذا نُوِيَتْ الإضافة معنًى وقُطِعَت عنها لفظًا بحذف المضاف إليه

(١) المنتخب: ٤٨٦

فإنها تُبْنَى على الضم إلحاقًا بـــ (فوقُ وبعدُ) حال قطعهما عن الإضافة لفظًا مع بقاء نية الإضافة معنًى. وهذا مذهب سيبويه؛ فقد جاء عنه أنـــه ســـأل الخليل عن تمكن بعض الظروف نحو: من دونِ، ومن فوق، ومن بعْدِ، ومن خلفِ فأجابه بقوله: "أَجْرَوْا هذا مُجْرَى الأسماء المتمكنـــة؛ لأنهـــا تُضـــاف وتُستَعمَل غير ظرف. ومن العرب من يقول: من فوقُ، ومن تحتُ، يُشـــبِّهُه بقبلُ وبعدُ، وقال أبو النَّجم:

أَقَبُّ من تحتُ عَرِيضٌ من عَلُ

وكذلك من أمامِ، ومن قُدَّامِ، ومن وراءِ، ومن قبلِ، ومن دُبُرِ. وزعـــم الخليل أنهن نكراتٌ"(١).

فهي في حال إعرابها تدل على كونها نكرات، وتنكير (عَلِ) هنا بمعنى أنها لا تدلُّ على علوٍّ معلوم، وإنما العُلُوُّ مجهول غير معلوم، ومن ثم تعـــيَّن إعرابها؛ على نحو ما جاء في بيت امرئ القيس من معلقته، ومثلـــه قـــول جليلة بنت مرة:

---

(١) الكتاب: ٢٨٩/٣-٢٩٠. وقد جاءت "علُ" مضبوطة بالبناء بالضم، وهو مـــا ذهـــب إليـــه الشنتمري في شرحه شواهدَ الكتاب، حيث قال: "ورواية أبي الحسن: "من علِ" وهو خطـــأ" ا.هـــ. انظر هامش طبعة بولاق: ٤٧/٢، طبعة مكتبة الآداب، ط١، ١٤٣٦هـــ- ٢٠١٥م. وقد أوردها الأستاذ عبد السلام هارون كذلك بالبناء على الضم، ثم عقب على الرواية بالضم في الهامش بقوله: " وهكذا جاء في النسخ بضم اللام، والصواب كسرها؛ والأرجوزة كلهـــا مكسورة الروي، وقد تنبَّه الأخفش – أبو الحسن- لذلك فنبَّه على الكسر، وخطَّأه الشنتمري مع صوابه. وفي اللسان" ا.هـــ. انظر: هامش (٦) من الكتاب ٢٨٩/٣ وتكملته ٢٩٠. وقد أكَّد ابن منظور ذلك في اللسان؛ حيث رواه: "أقبُّ من تحتُ عريضٌ مـــن عَلِـــي" ثـــم أردف الرواية بقوله: "وينبغي أن تُكْتَب "عَلِي" في هذا الموضع بالياء" ا.هـــ. انظر مادة (علا) في لسان العرب، طبعة دار المعارف.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يـا قَـتـيلا قَـوَّضَ الـدَّهْـرُ به سَـقْـفَ بَـيْـتِـيَّ جميعًا من عَـلِ

إلا أن ابن هشام ردَّ زعم إضافتها؛ حيث قـال: "ولا تُسـتَعمَلُ "عـلُ" مضافة أصلا، ووقع ذلك في كلام الجوهري -في صحاحه-، وهو سَـهْوٌ"(١) وقد صرح بهذا في أكثر من مصنفٍ له(٢) وما صرَّح بـه الجـوهري فـي صحاحه هو: " عُلْوُ الدارِ وعِلْوُها: نقيضُ سِفْلِها. ويُقال: أَتَيتُه من عل الدار" بكسر لام "علِ" أي: من عالٍ"(٣).

وكذلك نبَّه ابن هشام في المغني إلى أن ابن مالك توهَّم جـواز بنـاء (عَـل) على الضم عند نية الإضافة المعنوية، وعقب على قول الشاعر:

يـا رُبَّ يـومٍ لِـي لا أُظَـلَّـلُـهْ أَرْمَضُ مِن تـحتُ وأضْحَى من علُهْ

بقوله: "فالهاء للسكتِ، بدليل أنه مبني، ولا وجه لبنائه لو كان مضافًا -أي إن الهاء ليست ضميرًا في محل نصب-، ومتى أُرِيد به المعرفة كـان مبنيًّا على الضم تشبيهًا له بالغايات كما في البيت؛ إذ المراد فوقية نفسه، لا فوقية مُطلَقَة، والمعنى: أنه تُصيبه الرمضاء من تحته، وحرُّ الشـمس مـن فوقه. ومثله قول الآخر يصف فرسًا: *أقب من تحتُ عريض من علِ* "(٤).

(١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام: ١٤٢، تح. الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار الطلائع، ٢٠٠٤م.

(٢) انظر في غير الشذور: أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك: ١٤٣/٣، ومغني اللبيب: ٤٥٣/٢

(٣) تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري، مادة (علا)، تـح. أحمـد عبـد الغفور عطَّار، طبعة دار العلم للملايين – بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٤) مغني اللبيب: ٤٣١/٢-٤٣٢

وجملة القول فيما ذهب إليه ابن هشام في الفصل بين الإعراب بالكسر والبناء على الضم، أن البناء على الضم ليس على نية الإضافة، وإنما هو بالحمل على الشبه بالغايات، والمراد بالتشبيه بالغايات هو العلو المعلوم والعلو المجهول، فإن كان عُلُوًّا معلومًا مُقَيَّدًا بُنِيَ على الضم؛ فنقول: " من علُ"، وأما إن كان العلو مجهولا مطلقًا فإنه يُنَكَّرُ ويُعرَبُ؛ فنقول: "من علٍ".

ولعل ما ذهب إليه الجوهري في معجمه، وابن مالك في ألفيته، وابن أبي طي في شرحه، هو الأرجح في زعمي؛ إذ إن ما ذهب إليه ابن هشام من الحمل على الشبه بالغايات، يجعل للمحمول حكم المحمول عليه؛ فقد حُمِلَتْ (عل) على الشبه في هذا بـ (قبل وبعد) وغيرها من الجهات، وهذه الجهات تُضاف، وإذا نُويَت إضافتها المعنوية مع قطعها لفظيًّا بُنِيَت، ومن ثم فالمقيس له حكم المقيس عليه.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسألة التاسعة : مسألة في جواز تقدم المعمول على عامله :

قَالَ الشَّنْفَرَى:

تنامُ إذا ما نامَ يَقْظَى عُيُونُها حِثَاثًا إلى مَكْرُوهِهِ تَتَغَلْغَلُ

قال ابن أبي طي: "وقوله: "عُيُونُها" مرتفعةٌ بأنه فاعل "يقظى"، وعلى هذا لا يكون في "يقظى" ضميرٌ يرفع الظاهر، ويجوز أن تكون "عُيُونُها" مبتدأةً، و"يقظى" الخبر وقد تقدمها، وتقديم خبر المبتدأ على حدِّ قولهم: مَشْنُوءٌ مَن يشنؤكَ، وتميميٌّ أنت، وعلى هذا يكون في "يقظى" ضمير يعود على العيون".(١)

اتفق ابن أبي طي في كون "عيونها" مرتفعة على الفاعلية معمولة للصفة المشبهة "يقظى" مع اللغويين من شراح اللامية؛ فقد ذهب إلى ذلك الزمخشري حيث قال: "عيونها" مرتفع بـ"يقظى" ارتفاع الفاعل بفعله"(٢)، وكذا جاء عن العكبَري حيث قال: "و"عيونها" فاعل يقظى"(٣). وتفرد ابن أبي طي بتوجيه آخر، هو جواز كون "عيونها" مبتدأ مؤخر، و"يقظى" خبره مقدم، وهو في ذلك يتبع المذهب البصري في جواز تقديم الخبر على المبتدأ إذا لم يقع لَبْسٌ، وهذا ما منعه الكوفيون دون قيد، "والحق الجواز؛ إذ لا مانع من ذلك، وإليه أشار –ابن مالك– بقوله: *وجوَّزوا التقديمَ إذ لا ضررا* فتقول: قائمٌ زيدٌ، ومنه قولهم: "مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ"، فمَنْ مبتدأ، ومشنوءٌ: خبر مقدم"(٤).

---

(١) المنتخب: ٤٧٠.

(٢) شرح أعجب العجب في شرح لامية العرب: ٥٦.

(٣) شرح لامية العرب للعكبري: ٢٧٠.

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٠٧/١، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع – القاهرة، ط٢، ٢٠٠٩م.

ويغلب على ظني أنه لا بأس بالتوجيه الآخر الذي وافق فيه ابن أبي طي المذهب البصري، غير أن هذا التوجيه يتعارض مع توجيه آخر له ذهب فيه إلى أن "يقظى" حالٌ من الضمير في تنام؛ حيث قال: "يقظى" حال، وهو جمع يقظان كعطشان وعطشى"[١]؛ بناء على هذا التوجيه سيختلف نوع الحال باختلاف التوجيه؛ فهو في التوجيه الأول حال جملة اسمية: "يقظى عيونها"، يكون حالا جملة اسمية، وفي التوجيه الآخر سيكون حالا مفردا. وأما قوله بأن "يقظى" جمعٌ لـ"يقْظَانَ، وقياسه ذلك على "عطشان" و"عطشى" ففيه نظر من جهتين: الأولى منهما: هي أن يقظان جمعها: يَقاظٌ، ويَقَاظَى. والأخرى: أن قياسه على "عطشان" و"عطشى" مُفْهِمٌ أن صيغة (فَعْلَى) جمع لـ(فَعْلان). ويُخْرَج من ذلك بأنه ربما توهَّم ذلك، أو لا يعدو الأمر سبق قلم، وإنما كان مراده أن "يقظى" مؤنثُ "يقظان" لا "جمعه، وهذا هو الأرجح في تقديري.

استأنف ابن أبي طي توجيهاته بعد هذا، فقال: "وقوله: "حِثَاثًا" حالٌ، والعامل فيه "تتغلغلُ"، وصاحب الحال فاعل "تتغلغل""[٢]. وهو بهذا التوجيه يتفق كذلك مع الزمخشري والعكبري كليهما، غير أنهما أجازا وجهًا آخر تفرَّدا به، فقد ذهبا إلى جواز كون "حِثاثًا" حالا أخرى بعد الحال الأولى "يقظى"؛ وهي حال من الضمير في "تنام"، والمراد: تنام حاثَّةً أو مسرعةً في طلبه، فيكون حالا بعد حال[٣]. وهو توجيه يسفر عن أن جملة "تتغلغل" تصير حالا جديدة من الضمير في "حثاثًا"، ويصير الجار والمجرور "إلى مكروهه" متعلقا بالفعل "تتغلغل".

---

(١) المنتخب: ٤٦٩.
(٢) المنتخب: ٤٧١.
(٣) شرح اللامية للزمخشري: ٥٦، وللعكبري: ٢٧٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

لعل التوجيه الأول الذي اتفق فيه ابن أبي طي مع الزمخشري والعكبري أنسب من حيث الدلالة التي يريدها الشنفرى؛ وذلك لسببين:

أولهما: أن سياق هذا البيت –موضع تحرير المسألة النحوية– أكثر اتساقا مع البيت السابق عليه، والذي قال فيه الشنفرى:(١)

طَرِيدُ جِنَايَاتٍ تَيَاسَرْنَ لَحْمَهُ عَقِيرَتُهُ لأيِّها حُزَّ أَوَّلُ

فكونه طريد الجنايات التي تقاسمن لحمه، يجعل الجنايات رُصَّدًا له، فبينما هو نائم، إذا هي تبيت يقظى العيون، تروم إصابته بمكروه على حين غفلة منه، فتتغلغل مسرعة إلى ما يكرهه ويحذره.

السبب الآخر: أن ذلك التوجيه يجري على سَنَن ما نطقت به الشعراء، وقد يعضده قول امرئ القيس في سِمْطِه –معلقته–:

رُخَاءً تَسِحُّ الرِّيحُ في جَنَبَاتِها كَسَاهَا الصَّبَا سَحْقَ المُلَاءِ المُذَيَّلِ(٢)

---

(١) المنتخب: ٤٦٥.

(٢) هذا هو البيت الثالث من معلقة امرئ القيس، وهو مُثْبَت في ديوانه: ١٤٤، شرح الأستاذ حسن السندوبي، طبعة المكتبة الثقافية، بيروت– لبنان، ط ٧، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م، وقد أثبته صاحب جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام: أبو زيد = محمد بن أبي الخطاب القرشي: ٢٤٦/١، تح. د. محمد علي الهاشمي، طبعة لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، وروايته في الجمهرة:

خَلاءً تَسُحُّ الريح فيها كأنما كَسَتْها الصَّبَا سَحْقَ المُلاءِ المُذَيَّلِ

ـ وانظر كذلك: إعراب المعلقات العشر الطوال للشيخ محمد علي طه الدرة:٢٩/١، مكتبة السوادي – جدة، ط ٢، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

حيث وقعت "رُخَاءً" حالا من "الريح"، والعامل فيها "تَسِحُّ"؛ على نحو ما جاء في لامية الشنفرى من وقوع "حِثاثًا" حالا من الضمير المستتر في الفعل "تتغلغل"، والعامل فيه "تتغلغل"، وجامع المشابهة بينها تقدم الحال على العامل فيه وصاحبه.

أما الوجه الآخر الذي أجازه الزمخشري والعكبري فإنه يوجه دلالة البيت وِجْهَة أخرى؛ وهي أن الجنايات تبيت يقظى مسرعة، و"تتغلغل" إلى ما يكرهه، فبعد أن كانت "حِثاثًا" حالا من الضمير في الفعل "تتغلغل"، والجار والمجرور "إلى مكروهه" متعلقا بها، صارت جملة "تتغلغل" هي الحال من الضمير في "حِثاثًا"، فاختلت دلالة "حثاثًا" بافتقادها المتعلق؛ إذ إنه لم يتعين في توجيه الزمخشري والعكبري: "تنام ... حثاثا"، إذا كانت "حثاثا" حالا من الضمير المستتر في الفعل "تنام" الذي هو معناه في هذا البيت: تبيت؛ إذ لم يتضح بهذه الدلة: تبيت مسرعة إلى أي شيء، ومن ثم فكون "حثاثا" حالا تقدم على عامله "تتغلغل" أدق من حيث دلالة السياق اللغوي.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسألة العاشرة: مسألة في ضعف إضافة (ذو) إلى المضمر:

قَالَ الشَّنْفَرَى:

وَأُعْدِمُ أحيَانًا وَأَغْنَى وإنّمَا يَنَالُ الغِنَى ذو البُعْدَةِ المُتَبِذِّلُ

قال ابن أبي طي: " وقوله: "ذو البُعْدَةِ" -بضم الباء وكسرها- ذو -هاهنا- بمعنى: صاحب، ولا تُستَعمَل إلا مضافة، ولا تضاف إلا إلى اسم جنس من نحو: مالٍ وعقلٍ؛ لأنها دخلت وُصلةً إلى الوصف بأسماء الأجناس، ولذلك استُضْعِفَ قولُ من يقول: اللهم صلِّ على محمدٍ -صلى الله عليه وسلم- وذَوِيه؛ لإضافته إلى المُضْمَر" (١).

لم يخالف ابن أبي طي جمهور النحاة في هذه المسألة؛ فقد ذهب جُلُّ من يُستَدَلُّ برأيه إلى أن "ذو" التي بمعنى صاحب لا تُستَعمل إلا مضافة إلى اسم جنس ظاهر غيرِ صفةٍ، والمراد بالصفة ما كان مشتقًّا؛ فلا يجوز: حضر ذو قائم، ولا جاءني ذو عاقل؛ وعلة المنع هنا "أن "ذا" موضوعةٌ لأنْ يُتَوَصَّلَ بها في الوصف بما لا يجوز أن يكون صفة، فإذا جاز أن يكون تاليها صفةً، لم يكن لدخولها فائدة"(٢) ومن ثم فإنها تلازم الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية، نحو: العلم، والسلطان، والجاه، والمال' فهي وُصْلَة لوصف ما قبلها بما بعدها، وهذه الأجناس المعنوية لا يُوصَف بها دون وساطة "ذو"، فيمتنع أن تصف الغني -مثلا- بالجاه دون أن تصلهما "ذو"، فلا يُقال: الغنيُّ جاه، وإنما يجب التوصل إلى الصفة بـ "ذو"، فنقول حينئذ: الغنيُّ ذو جاهٍ.

---

(١) المنتخب: ٥١١

(٢) المنهل الصافي في شرح الوافي لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني: ٤٨٦/١، وهو شرحُ متنٍ وجيز في النحو موسوم بـ "الوافي" لمؤلفه جمال الدين محمد بن عثمان بن عمر البلخي [ت: ٨٠٠ ه]، تح. د. فاخر جبر مطر، طبعة دار الكتب العلمية، (د.ط، د.ن).

أما الأسماء التي يمتنع أن تكون نعتًا، نحو: الضمير والعلم، فإنه تمتنع إضافة "ذو" مفردة ومثناة ومجموعة إليها، ومن ثم فإنه يُخلَص إلى أن "ذو" لا تَضاف إلى واحد من أربعة أشياء: العلم، والضمير، والمشتق، والجملة، وأنها تُضاف إلى اسم الجنس الجامد، سواء أكان مصدرًا أم لم يكن"[١]

وعلى الرغم مما قطع به الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد من امتناع إضافة "ذو" إلى هذه الأصناف الأربعة السابقة فإن أحكام النحاة تباينت في هذه المسألة على النحو التالي:

الحكم الأول: الضعف: وهو ما سقته آنفًا من كلام ابن أبي طي، والضعيف هو ما يكون في ثبوته كلام مرده اختلاف في اللهجات.

الحكم الثاني: الشذوذ: وهو ضرب من الشذوذ المقبول الموقوف على ضرورة الشعر، ذكره أبو حيان الأندلسي في الارتشاف؛ حيث قال: " "ذو" وفروعه: ذَوَا، وذَوُو، وذَات، وذاتَا، وذَوَاتَا، وذَوَات، يُضَفْنَ غالبًا إلى اسم جنس ظاهر، نحو: ذي علم. والمنقول في كتب المتأخرين أنه لا يُضاف إلى مُضْمَر إلا في شعر"[٢] وقد أكَّد ذلك في موضع آخر بقوله: " وأكثر النحاة أنها لا تدخل إلا على الأجناس، وأن أصلها أن تدخل على النكرة ... فلا تقول: ذو زيد، وذَوُوه. وقوله:*إنما يعرفُ ذا الفضلِ من الناسِ ذَوُوه*شاذٌّ عندهم"[٣].

---

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد بهامش الشرح: ٢٨/١.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي: ١٨١٥/٤، تح. د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(٣) ارتشاف الضرب: ١٩١٧/٤

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الحكم الثالث: المنع: حكاه أبو حيان عن الكسائي والنحاس والزبيدي[١]، وقد جاء عن الزبيدي قوله: "ولا يجوز أن يلحق الألف واللام "ذو" ولا "ذات" في حال إفراد ولا تثنية ولا جمع، ولا تُضاف إلى المضمرات، وإنما تقع أبدًا مضافة إلى الظاهر؛ ألا ترى أنك لا تقول: الذُّو، ولا: الذَّوَانِ ... ولا تقول: مررتُ بذيه، ولا بذيك. وقد غلط في ذلك أهل الكلام وأكثر المُحْدَثين من الشعراء والكُتَّاب والفقهاء"[٢].

الحكم الرابع: الإضافة وجوبًا أو جوازًا: ومناط الأمر في ذلك عند الإضافة إلى عَلَم هو موقعية هذا العلم بالنسبة لـ "ذو"، فالأمر لا يخلو من أن يكون اقترانها به اقترانًا وضعيًّا، أو اقترانًا غير وضعي؛ "فإن قُرِن به وضعًا كانت الإضافة واجبة، مثال: ذُو يَزَن، وذُو وَحْدِي، وذُو رُعَيْن، وذُو القِلاع"[٣]. ويكون جائزًا إن كان الاقتران بالعلم غير وضعي –وهو ما لم يُضف فيه "ذو" إلى هذا العلم ابتداءً– نحو قولنا: ذوو سيبويهِ جمعا لأكثر من فرد اسمه سيبويه اجتمعوا في آن واحد، ومثله: ذو تبوك، "والغالب في هذا الذي فيه الإضافة جائزة ألَّا يُعْتَدَّ به، فيكون من باب إضافة المُسَمَّى إلى الاسم ... وكلُّ ما أُضِيف إلى العلم من نوعيه مسموعٌ؛ فلا يُقَال منهما إلا ما قالته العرب"[٤]. وقد نُقِل عن ابن بَرِّي جواز إضافة "ذو" بمعنى صاحب إلى مضمر، وذلك إن خرجت عن كونها وصلة للوصف باسم الجنس، على نحو ما يتحقق في العطف؛ كأنْ تقول: رأيتُ الأمير وذَويه[٥]؛ فقد جاز إضافتها ثمة إلى ضمير لأنها ليست وصلة لما بعدها بما قبلها.

---

(١) ارتشاف الضرب: ١٨١٥/٤
(٢) التهذيب بمُحكَم الترتيب (الجمع بين كتابَيْ لحن العامة لأبي بكر الزبيدي) لابن شَهيد الأندلسي: ٢٨٢، تح. د. علي حسين البوَّاب، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
(٣) ارتشاف الضرب: ١٨١٥/٤.
(٤) ارتشاف الضرب: ١٨١٥/٤.
(٥) ارتشاف الضرب: ١٩١٧/٤.

المسألة الحاديةَ عشرةَ: واو "رُبَّ" وندرة مجيئها بعد الفاء:

قَالَ الشَّنْفَرَى:

ولَيْلَةِ نَحْسٍ يَصْطَلِي القَوْسَ ربُّها وأَقْطَعُه اللَّاتي بِهَا يَتَنَبَّلُ

قال ابن أبي طيٍّ: "الواو في (ليلة) واو رُبَّ؛ أي: ورُبَّ ليلةٍ باردةٍ، وحقيقةُ الخفضِ بإضمار رُبَّ، والواو: واو العطف؛ يدلُّ على ذلك قول الشاعر:

فَحُورٍ قد لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ نَوَاعِمَ في المُرُوطِ وفي الرِّيَاطِ

فهذه الفاءُ هي العاطفة يقينًا، فكذلك الواو. ويُقَالُ: إنه ليس في شعر العرب فاء رُبَّ غير هذه الفاء التي في هذا البيت، وهو للمُتَنَخِّلِ الهُذَلِيِّ"[(١)].

سيكون مدار مناقشة كلام ابن أبي طي في هذه المسألة هو الوقوف بإزاء موضعين من كلامه فيهما خلاف نحوي يتمثلان في:

• <u>الموضع الأول: قوله "الواو: واو العطف"</u>: وهذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين؛ خلاصتها أن الكوفيين ومعهم المبرِّد من البصريين ذهبوا إلى أن واو رُبَّ تعمل الخفضَ بنفسها؛ "لأنها نابت عن رُبَّ، فلما نابت عن رُبَّ وهي تعمل الخفض، فكذلك الواو لنيابتها عنها"[(٢)]. أما البصريون فقد ذهبوا إلى أن واو رُبَّ عاطفة غير عاملة، والعمل في جر النكرة إنما هو لرُبَّ مُقَدَّرة؛ "والذي يدل على أنها واو العطف، وأن رُبَّ مُضْمَرَة بعدها، أنه يجوز ظهورها معها؛ نحو: "ورُبَّ بلدٍ""[(٣)].

---

(١) المنتخب: ٥٢٣.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم (٥٥): ٣٧٦/١.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٧٨/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

إن ما ذهب إليه ابن أبي طي من كون الواو في قول الشنفرى: "وليلةِ نحسٍ" عاطفة هو مذهب جل اللغويين من شراح لامية العرب؛ فهـا هـو ذا الزمخشري يقول: "الواو للعطف وهي غير مختصة بموضع، بل تكون فـي الأسماء والأفعال والحروف، وما لا يختص لا يعمل"(١) ، وبـذا جـاء كـلام العكبَري؛ حيث قال: "وليلةِ نحسٍ" مجرورة برُبَّ مضـمرة"(٢)، وكـذا مـن المتأخرين قال ابن زاكور المغربي: "وليلة" مخفوض بـ "رُبَّ" المقدرة بعـد الواو"(٣)، وبذا قال عطاء الله المصري الأزهري في شرحه اللاميـة، حيـث قال: "والمضاف مجرور بـ ""رُبَّ" مضمرة"(٤). واللافت للنظر أن المبرد الذي ذهب مذهب الكوفيين في كون الواو هي الخافضة للنكرة "ليلة" بعـدها، لـم يصرح بما ذهب إليه عند شرح هذا البيت في اللامية.

والذي يبدو لي أن الواو هنا عاطفة غير عاملةٍ الجرَّ في النكرة بعدها على نحو ما ذهب البصريون؛ لأنها مطردة في كلام العـرب فـي عصـور الاستشهاد ولاسيما الشعر، فضلا عن أن ما احتج به البصريون من كونهـا تُذْكَر مع رُبَّ في بعض ما رُوِيَ من أشعار العرب _ ما احتجوا به يدل على أنها ليست جارة بالنيابة عن رُبَّ على نحو ما ذهب الكوفيون، فلـو كانـت

---

(١) أعجب العجب: ٦٠.

(٢) شرح لامية العرب للعكبري: ٢٧٢.

(٣) تفريج الكرب في معرفة لامية العرب: ١٦٥، شرح محمد بن قاسم بن زاكور المغربي [ت: ١١٢٠هـ]، ضمن شروح لامية العرب، طبعة دار الآفاق.

(٤) نهاية الأرب في شرح لامية العرب: ١٢٤، لعطاء الله بن أحمد [ت:١١٨٦هـ]، ضمن شروح لامية العرب بطبعة دار الآفاق، وقد أفْرِد شرح عطاء الله بن أحمد بـن عطـاء الله الأزهري المصري في حوليات كلية الآداب بجامعة الكويت، الحولية الثانية عشرة، تـح. د. عبد الله محمد عيسى الغزالي، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

عِوَضًا لما جاز ظهورها مع ما نابت عنه؛ "لأنه لا يجوز أن يُجْمَع بين العِوَضِ والمَعَوَّض"(١).

ومما يدل كذلك على أن رُبَّ هي العاملة وأن الواو غير عاملة أن رُبَّ عملت الجر مع حذفها بغير عِوَض؛ ومنه قول جميل بن معمر:

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلَهْ كِدْتُ أقضِي الحياةَ من جَلَلَهْ(٢)

• **الموضع الآخر: قول ابن أبي طي: "ويُقال: إنه ليس في شعر العرب فاء رُبَّ غير هذه الفاء التي في البيت** –بيت المُتَنَخَّل الهذلي–": وهو بخلاف ما قال به ابن مالك في التسهيل؛ فقد ذهب إلى أنه "يُجَرُّ بِرُبَّ بعد الفاء كثيرًا، وبعد الواو أكثر، وبعد "بل" قليلا، ومع التجرد أقل"(٣)، ثم ساق أربعة شواهد على الجر برُبَّ محذوفة بعد الفاء من بينها بيت المتنخل الذي ذكره ابن أبي طي، والثلاثة الأُخَر هي:

قول امرئ القيس:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قد طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ فأَلْهَيْتُها عن ذي تَمَائِمَ مُحْوِلِ(٤)

---

(١) الإنصاف: ٣٨١/١.

(٢) من شواهد الأنباري في الإنصاف: ٣٧٨/١، وابن هشام في المغني: ٣٣٠/٢، وفي أوضح المسالك: ٦٦/٣.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك:١٨٦/٣، تح. د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، طبعة دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

(٤) مغني اللبيب: ٣٢٩/٢، وأوضح المسالك: ٦٣/٣. وقد رُوِيَ البيت في الديوان برفع: "مثلك" و"مرضع" –على الابتداء–: ١٤٧، وقد ذكر الأعلم الشنتمري في شرحه هذا الشاهد من كتاب سيبويه أنه يُرْوَى: "ومثلَكِ حُبْلَى قد طرقتُ ومُرضِعًا" بالنصب –على المفعولية للفعل "طرق"–: شرح شواهد الكتاب: ٢٩٤/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقول ربيعة بن مقروم:

فـإنْ أَهْـلِـكْ فَـــذِي حَـنَـقٍ لَـظَـاه ... يَـكَـادُ عَـلَـيَّ يَـلْـتَـهِـبُ الْـتِـهَـابـا[1]

وقول بعض الطائيين:

إنْ يَـثْـنِ سَـلْـمَـى بَـيَـاضُ الـفَـوْدِ عن صِلَتِي ... فَـذَاتِ حُـسْـنٍ سِـوَاهَـا دَائِـمًا أَصِـلُ

والشاهد جَلِيٌّ في ثلاثة الأبيات الأُول، أما البيت الرابع الأخير الذي نسبه ابن مالك إلى بعض الطائيين ففيه نظر؛ إذْ إن نصب "ذات" على المفعولية للفعل "أَصِلُ" هو أرجح من جرها بِرُبَّ المحذوفة؛ وذلك لتعدي الفعل إلى مفعول، والجر برُبَّ خلاف الأَوْلَى

وكذا خالف ابن هشام ما ذهب إليه ابن أبي طي؛ حيث قال: "وإعمالها -رُبَّ- محذوفةً بعد الفاء كثيرًا، وبعد الواو أكثر، وبعد "بل" قليلًا، وبدونهنَّ أقل. كقوله -يعني امرأ القيس-:

فَـمِـثْـلِكِ حُـبْـلَى قد طَـرَقْـتُ ومُـرْضِعٍ ... فـأَلْـهَـيْـتُـهـا عن ذي تـمَـائِـمَ مُـحْـوِلِ"[2]

وعلى الرغم من تصريح ابن هشام بحذف رُبَّ بعد الفاء كثيرًا فإنه اقتصر في الاستشهاد على بيت امرئ القيس فحسب، وكذلك حذا السيوطي حذوه؛ حيث قال في الهمع تحت عنوان: "حذف الجار وإبقاء عمله": "رُبَّ بعد

(١) من أشعار الحماسة، وقال فيه التبريزي: "والمعنى: إن أَمُتْ فرُبَّ رجلٍ ذي حقدٍ وغضبٍ، تكاد نارُ عداوته تتوقدُ توقُّدًا" ا.هـ انظر: ديوان الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي: ١٨١، الطبعة الأولى بمطبعة الجمالية بمصر، سنة ١٣٣٤هـ - ١٩١٦م.

(٢) مغني اللبيب: ٣٢٩/٢، وأوضح المسالك: ٦٣/٣. وقد رُوِيَ البيت في الديوان برفع: "مثلك" و"مرضع": ١٤٧، وقد ذكر الأعلم الشنتمري في شرحه هذا الشاهد من كتاب سيبويه أنه يُرْوَى: "ومثلَكِ حُبْلَى قد طرقتُ ومُرضِعًا" بالنصب: شرح شواهد الكتاب: ٢٩٤/١.

الفاء والواو العاطفة كثيرًا جدًّا –أي: حذفها وبقاء عملها–"[١]، ولم يلبث أن استشهد بقول امرئ القيس، ولم يُشفِعه بما يعضده من الشواهد

بيد أن المرادي عقَّب على قول ابن مالك بقوله: "وقول ابن مالك: "إن الجرَّ بها –رُبَّ– بعد الفاء محذوفة كثير" فيه نظر؛ لأنه لم يقع إلا في بيتين كما قال بعضهم، ولعله أراد بالنسبة إلى "بل" "[٢].

بناء على ما سلف؛ فإنه يغلب على ظني رجحان ما حكاه ابن أبي طي والمرادي من أن عمل رُبَّ محذوفة بعد الفاء ينحصر في شاهدين هما: بيت المتنخل الهذلي على قول ابن أبي طي، وبيت امرئ القيس على ما فُهِم من كلام المرادي، وأن ما ذهب إليه ابن مالك وابن هشام والسيوطي ومن لف لفيفهم من أن حذفها كثير بعد الفاء مرجوح؛ لقلة الشواهد التي لم تتعد ثلاثةً أو أربعة، فضلا عن أنه ثمة إشكال في الرابع، ولعل قول المرادي من أن ما ذهب إليه ابن مالك وغيره من كثرة حذفها بعد الفاء كثير قياسًا على "بل" قد أزال الإشكال عن قولهم بالكثرة.

---

(١) همع الهوامع: ٢٢٢/٤

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني الحسن بن قاسم المرادي، صـ٤٥٤ تح. د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسألة الثانيةَ عشرةَ: حذف نون (يكون) المضارع المجزوم تخفيفًا:

قَـالَ الشَّـنْـفَـرَى:

فَلَمْ تَكُ إلا نَبْأةٌ ثُمَّ هَـوَمَتْ فَقُلْنا: قَطَاةٌ رِيعَ أم رِيعَ أَجْدَلُ[1]

قال ابن أبي طي: "قوله: (فلم تكُ)، الأصل في (تَكُ): تكـونُ، سُـكِّنَتِ النونُ؛ للجازم، وحُذِفَتِ الواو؛ لسكونها وسكون النون بعدها؛ ومثله: لم يَلُمْ، ولم يَقُلْ، ثم كَثُرَت الكلمة وأَشْبَهَتِ النونُ حروفَ المَدِّ واللِّينِ؛ بسكونها، ومن أنها في الخيشوم، فحُذِفَتْ النونُ؛ تخفيفًا لذلك"[2].

يُفْهَم من كلام ابن أبي طي في الفقرة السابقة أن النون حُذِفَتْ في قول الشنفرى: "لم تكُ" لعلتين؛ **الأولى:** كثرة الاستعمال بالحذف في كـانَ يكـونُ. **والأخرى:** هو التخفيف؛ إذ إن النون قد شابهت –حـال سـكونها– حـروفَ حروف المد واللين، فحُذِفَتْ كما تحذف هذه الحروف إذا وقعت متطرفة فـي الفعل الناقص المجزوم.

والذي يبدو لي أن علة التخفيف علة بسيطة، وأما ما زاده ابـن أبـي طي على العلة من إيضاح بتعليل التخفيف، وهو حذف النون لكونها مخرجها من الخيشوم، فإن الأمر لا يعدو ضربًا من الاجتهاد فحسب؛ إذ إنها علة غير مطردة مع كل فعل مضارع تقع النون فيه موضع الجزم، فضلا عن أن وقوع الحذف تخفيفًا جائزٌ بغير اطراد وجوبي في الفعل (يكون)؛ وإلى هذا أشـار ابن مالك في ألفيته بقوله:

---

(١) البيت التاسع والخمسون.

(٢) المنتخب: ٥٤٩.

ومِنْ مضارعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نونٌ وَهْوَ حَذْفٌ ما الْتُزِمْ

فالعلة القياسية هنا هو كثرة استعمال (يكون) بحذف النون في الجزم – وفق شروط محددة أجمع عليها النحويون– كثرة مطردة في كلام العرب، وبه جاءت بعض آيات التنزيل، فهذه هي العلة فحسب، وأما تعليل ابن أبي طي وترقيته العلة القياسية إلى علة جدلية فربما يكون محض اجتهاد منه،ومن ثَم فلا علاقة لمخرج النون بالخيشوم، ومشابهته حروف المد واللين، ولعل ابن أبي طي قد أقر بهذا؛ حيث قال: "ولا يقال على ذلك: لم يصُ، ولم يَهُ، في: لم يصُنْ، ولم يَهُنْ؛ لأن النون وإن كانت –هاهنا– ساكنةً، فالكلمة لم يكثُر استعمالها كثرةَ: كانَ يكون"(١). وحذف النون للتخفيف خصيصة بـ(يكون)، وأما ما يقع من حذفها مع غيرها فإنما هو من ضرائر الشعر؛ ومنه قول النجاشي الذي ساقه ابن هشام:

فَلَسْتُ بآتيه ولا أستطيعُه ولاكِ اسْقِنِي إنْ كانَ ماؤكَ ذا فَضْلِ

فَحَذْفُ نون لكنْ- في قوله: لاكِ- ضرورة، واستدلَّ به الفراء على أن "لكنَّ" المُشَدَّدة مُرَكَّبةٌ؛ وأصلها: لكنْ أَنْ، فطُرِحَتْ الهمزة للتخفيف، ونون "لكنْ" –حُذِفَتْ في البيت– للساكِنَيْن"(٢).

وأما ما جاء عن ابن أبي طي قوله عقيب بيتٍ ساقه من إنشاد قطرب، جاء فيه:

لم يَكُ الحقُّ سوى أنْ هاجَهُ رَسْمُ دارٍ قد تعَفَّى بالسُّرُورِ

(١) المنتخب: ٥٤٩.

(٢) مغني اللبيب: ٥٤٤/٣، شرح التصريح على التوضيح: ٢٦٠/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قال معقبًا: "فإنما حذَفَ -النون-؛ لسكونها، وسكون اللام بعدها ضروة وهو قبيح" (١) – فأما هذا القول بالضرورة والقبح ففيه خلط بين الضرائر والأحكام النحوية النوعية؛ إذ إن الضرائر لا توصف بضرب من القبح أو الحسن؛ لما في الضرائر من انفكاك عن إسار الأحكام النوعية قاطبة، فلا توسم بوجوب، ولا جواز، ولا امتناع، ولا حُسنٍ، ولا قبح. بل إن الضرائر أقرب إلى الأحكام الكمية؛ ومن ثَم فستجد من يصفها بالشذوذ ولا يقول بالضرورة.

(١) المنتخب: ٥٥٠.

المسألة الثالثةَ عشرةَ: في التأنيث والتذكير:

قَـالَ الشَّـنْـفَـرَى:

فَلَمْ تَكُ إلا نَبْأةٌ ثُمَّ هَـوَمَتْ فَقُلْنا: قَطَاةٌ رِيعَ أم رِيعَ أَجْدَلُ[1]

قال ابن أبي طي: "وقوله: "رِيعَ" صفة للقطاة، ويَحْتَمِل تذكيرُه وجهيْنِ؛ الأول: أنه أُرِيد الواحد من الجنس. والثاني: أن يكون ذَكَّـرَه حمـلا علـى المعنى؛ لأن القطاة طائر، ومثله قول الشاعر:

وَتَشْرَقُ بالقول الذي قد أَضَعْتَه كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدَّمِ

لأن صدر القناة قناةٌ أيضًا، ومثله قول الآخر:

يا أيها الراكبُ المُزْجِي مطِيَّتَه سائِلْ بني أسدٍ ما هذه الصوتُ

أنَّثَ الصوت من حيث إنه أراد الصَّيْحةَ والضجَّةَ، وكما قال:

غَفَرْنَا وكانت من سَجِيَّتِنا الغَفْرُ

أي: المغفرةُ"[2].

والوجهان اللذان ذهب إليهما ابن أبي طي في تذكير الفعل "ريع" مع عود ضمير الفاعل إلى مؤنث هما في حقيقتهما وجه واحد؛ وقد أجملهما الزمخشري بقوله: "وقيل: إن القطاة طائر، والطائر اسم جنس، فلم يُلحق التاء حملا على الجنس"[3] وبذا قال العكبري عند شرح البيت؛ حيث قال: "حمل القطاة على جنس الطائر؛ كأنه قال: طائرٌ رِيعَ"[4]. أما الوجه الآخر

(١) البيت التاسع والخمسون.
(٢) المنتخب: ٥٥١.
(٣) أعجب العجب: ٦٤.
(٤) شرح لامية العرب للعكبري: ٢٧٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الذي تفرد الزمخشري والعكبري كلاهما بذِكْرِهِ، ولم يشر إليه ابن أبي طي، فهو التذكير على الشذوذ؛ حيث جاء عنهما: "وتَرْكُ التأنيث في "رِيع" شاذ مخالف للقياس؛ إذ القياس يقتضي عند تقدم الاسم على الفعل إلحاق التاء، وقد جاء من ذلك شاذًّا:

فلا مُـزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَـهَا ولا أرضٌ أَبْـقَـلَ إِبـقَـالُـهـا

فلم يُلحِق التاء في "أبقل""[١].

وإن ما حكم الزمخشري والعكبري بشذوذه من تذكيرٍ لما كان حقه التأنيث، وكذا ما ذهب إليه ابن طي من قياسيته من قبيل الحمل على المعنى، ذهب غيرهم إلى أنه قد يكون من اجتراء العرب، أو من شجاعة العربية؛ فها هو ذا الفراء يقول: "والعرب تجترئ على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء؛ قال الشاعر:

فلا مُـزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَـهَا ولا أرضٌ أَبْـقَـلَ إِبـقَـالُـهـا"[٢]

ثم يأتي بعد ذلك ابن جني في (خصائصه) فيُفرد تحت: "باب في شجاعة العربية" فصلا في "الحمل على المعنى" جاء فيه: "اعلم أن هذا الشَّرْجَ غورٌ من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا؛ كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوير معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظٍ قد يكون عليه معنى الأول، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعًا"[٣].

---

(١) أعجب العجب: ٦٤، وشرح لامية العرب للعكبري: ٢٧٥

(٢) المذكر والمؤنث للفراء: ٧٢، تح. د. رمضان عبد التواب، طبعة دار التراث، ط ٢، ١٩٨٩م.

(٣) الخصائص لابن جني: ٤١٣/٢، تح. أ. محمد على النجار، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤.

وقد نحا النحويون بعدهما نحوهما، ولفوا لفهما؛ على نحو ما تجد عند الرضي، وابن هشام، والسيوطي، وغيرهم كثير، مما يدل على موافقة ابن أبي طي رأيَ جمهور النحاة حين ذهب إلى توجيه التذكير في بيت اللامية توجيها قياسيًّا بالحمل على المعنى، والأخذ بتوجيهه أولى مما ذهب إليه الزمخشري، والعكبري من الحكم بشذوذ التذكير؛ إذ إن اطراد الاستعمال مع مخالفة القياس يعدُّ فيه التركيب المستعمل من ضروب الشذوذ المقبولة، بخلاف الشاذ المردود الذي اجتمعت فيه مخالفةُ القياس، ورَفْضُ أهل اللغة والفصاحة لاستعماله، فكيف يحكم بالشذوذ على ما اطرد استعماله في كلام العرب، وجرت به تراكيب شتى في نصوص اللغة التي هي مصادر الأدلة السماعية –ويأتي النص القرآني في مقدمتها–؟ فضلا عن أن الحمل على المعنى، والحمل على اللفظ من الأدلة القياسية المعوَّل عليها في قبول هذا المطرد استعمالا، والذي قد يبدو ظاهره مخالفا في النوع من حيث التذكير والتأنيث، أو في الكَمِّ من حيث الإفراد، والتثنية، والجمع.

بعد هذا التطواف مع ابن أبي طي، والوقوف على آرائه النحوية التي تضمنها شرحه المنتخب، فإنه قد خلص الباحث إلى **ثلة من النتائج** التي يمكن إبرازها في النقاط التالية:

١– من خلال آراء ابن أبي طي النحوي، قد يمكن تصنيف مذهبه النحوي وعدِّه في النحويين البغداديين المتأخرين، ولاسيما أنه تلقى علوم اللغة على أبرز علمائها، وقد أشار في مقدمة شرح اللامية إلى أنه أخذ سند بالتلقي المباشر عن شيخه ابن يعيش، "قراءةً عليه بداره بحلب".

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢- كعادة البغداديين المتأخرين في استنباط الآراء، كانت آراء ابن أبي طي منتزعة من مذهب المدرستين البصرية والكوفية، غير أنه مزج بين مصطلحات الكوفية، وما نزع إليه من آراء البصريين، فهو إلى آراء البصريين أقرب، وإلى استعمال مصطلحات الكوفيين أميل؛ وليس أدل على ذلك من اتِّبَاعه مذهب سيبويه وأتباعه في مسائل شتى، من ذلك ذِكْره سبعةَ مواضع للظرف "عل" على نسق الكتاب، وأما استعماله مصطلحات الكوفيين فقد بدا ذلك في التناول والمعالجة، فقد عقب على قول الشنفرى: *هم الأهل لا مستودع السر ذائع* فقال: "لا" حرف تبرئة، ينصب النكرة بلا تنوين"، وكذا في رواية بيت الشنفرى: *ولكن نفسا مرَّةً لا تقيم على الذَّامِّ* قال: "ورُوِيَ: "على الضَّيْم"، وقد ضِمْتُ أي: ظُلِمْتُ، على ما لم يُسَمَّ فاعله".

٣- اتسم منهج ابن أبي طي في كثير من الأحيان بالمعارضة بين الآراء، ونادرًا ما يرجح بعد المعارضة، وإن رجح فليس من عادته أن يذكر علة ترجيحه، من ذلك -مثالا- عدم الترجيح بين رأي البصريين والكوفيين في مسألة تركيب "لكن" من "لا" و"كن" على نحو ما رأى الكوفيين، وعدم تركيبها؛ "إذ لا دليل على التركيب" وهو الرأي البصري. وكذا في قول الشنفرى: *هَتُوفٌ من المُلْسِ المُتُونِ* عقَّب عليه بقوله: "ويجوز في إعراب "المتون" ثلاثة أوجه: الخفض، والرفع، والنصب"، ثم عرض لثلاثة الآراء، وعلى الرغم من التمحُّل الواضح في تخريج وجه الرفع، فإنه رجحه بقوله: "وهذا أصلح من الذي قبله". وأيضا في اختلافهم في الضمير "إيَّاه"، ذكر المسألة، ثم أردفها قوله: "ضمير منفصل، وفيه أقوال، وأصحُّها قول البصريين بأن "إيَّا" اسمٌ، والهاء حرفٌ دالٌّ على الغَيْبَة".

٤- شرح ابن أبي طي على اللامية يُعَدُّ أوفى شروح اللامية التي وصلت إلينا -على حد تعبير محققه الدكتور إبراهيم البطشان-، وأكثرها شواهدَ، وعلى الرغم من كثرتها التي تجاوزت ثمانمائة بيتٍ، فإنه قد انفرد بروايات أبيات لا أصل لها في مظانها التي عزاها إليها، وهذا يدل على أنه مدلس في روايته، قد يصنع الأبيات ليعضد بها رأيه، وربما ينقل عن غيره ولا يعزوه إليه ألبتةَ، ومما يطاله الريب في الصنعة -مثالا لا حصرا- وقد علق المحقق كثيرا عليه بقوله في حاشية تحقيق الشرح:"لم أهتد إلى تخريجه"، من ذلك ما جاء به من أبيات في المواضع التالية، ولم يُهْتدَ إلى تخريجها:

- في قول الشنفرى: *أقيموا بني أمي صدور مطيّكم* علق عليه بقوله: "وهذه الكلمة -بني أمي- جرت على ألسنتهم؛ للانعطاف والرحمة، قال الشاعر:

ألا يا بني أمي أصيخوا فإنني أرى اللهَ ربَّ الناسِ لا يغفر الظُّلْما"[(١)].

- جاء في وصفه الذئب نقلا عن ابن الأعرابي على قول الشنفرى: *ولي دونكم أهلونَ سِيدٌ عَمَلَّس*: "لم تكن العرب تجتمع بشيء من الوحوش أكثر من اجتماعها بالذئب، وقد وَضَعَت على لسانِه أشياءَ، ومنها قولهم على لسانه ..." ثم أنشأ ينشد رجزًا موضوعًا على لسان الذئب، وختمه بقوله: *ولا أُبالي وَيْلَ مَنْ تَوَيَّلا*.[(٢)]

---

(١) المنتخب: ١٠٠.

(٢) وعلى نحو ذلك كان نهجه، ومنه ما جاء في الصفحات التالية من طبعة دار المنهاج: صـ ١٦١، ١٦٦، ٢٧٠، ٣١٢، ٤٥٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٥- يقع منه الوهم أحيانا في بعض الآراء، وربما تكون خلطًا تولد من ذهنه، على نحو ما بدا في تعليقه على قول الشنفرى: *وإني كفاني مَن ليس جازيًا بحُسنَى*، قال بعده في مَعْرِض تعليقه على "ليس": "الباء تدخل في خبرها، تقول: ليس زيد بمنطلق، فالباء لتعدي الفعل، ولتأكيد النفي"(١). أما كون الباء لتأكيد النفي فهذا أمر ليس فيه خلاف، أما كون الفعل "ليس" يتعدى بالباء، فإنه وهمٌ؛ إذ إن النواسخ ليست مما توصف باللزوم أو التعدي.

٦- بدا مذهب الشارح العقدي في أثناء شرحه؛ فهو من المتشيعين على مذهب الإمامية، وقد أثر ذلك في معالجته بعض مسائل النحو واللغة، وكذا في المصطلحات والحدود؛ فمن ذلك تعريفه الفعل بقوله: "حدُّ الفعل عند أصحابنا -المعتزلة- هو الحادث على سبيل الدواعي، أو هو الحادث على جهة الصحة... وحُدَّ الفعل عند النحاة بأنه: كلمة تدل على معنى مختصر بزمانٍ دلالةَ الإفادة".(٢) وقد صرّح برأيه في قضية "الصَّرْفَة" إقحامًا لا مسوغ له في أثناء تعليقه على قول الشنفرى: *وأضرب عنه الذكرَ صفحًا فأذهلُ* "ويُرْوَى "وأصرف عنه الذكر" أي: أقلبُه عن الوجه الذي كان عليه. وكان الشريف الرضي يقول بالصَّرْفَة؛ وهي أن الله تعالى لو لم يصرف العرب عن الإتيانِ بمثل هذا القرآن، لكان في وسعهم أن يأتوا بمثله، وهو الصحيح"(٣). وأقول ليس بالصحيح ألبتةَ، وقد فنَّد أبو سليمان الخطابي، والباقلاني، وغيرهما تلك المزاعم الموهومة التي ألقى بها النَّظَّامُ، وتلقَّفَها من استولى الشك على أفئدتهم من المعتزلة.

---

(١) المنتخب: ٢١٥.
(٢) المنتخب: ٢٦٩.
(٣) المنتخب: ٣١٩.

٧- اشتمل شرح ابن أبي طي على كثير من الظواهر الصرفية واللغوية الجديرة بإفرادها في بحث مستقل، أو دراسة خاصة؛ فقد عرَّج في أثناء شرحه على ظواهر لغوية من نحو: العِوَض، والتعاقب، والحذف. ولعل ظاهرة الحذف -تحديدًا- في اللامية مما يوصي الباحث بأن تُولَى عناية خاصة؛ إذ إن صوره تعددت، وقد كثر ترادها في الشرح، وأشار إليها المحقق في فهارس تحقيقه، ومن صورها في اللامية:

- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.
- حذف المصدر وإقامة الاسم مكانه.
- حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها.
- حذف اسم الإشارة وإقامة التنبيه مقامه.
- حذف جواب الشرط الذي يقع معترضًا.

وبعد، فإن شرح ابن أبي طي يحتاج إلى إعادة قراءته مرة بعد مرة؛ فهو زاخر بضروب لغوية شتى، يُستَقى منها موادُّ للبحث اللغوي، ولعل الهمم تتوافر على ذلك.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

مصادر البحث ومراجعه:

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تح. د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٢- إعراب المعلقات العشر الطوال للشيخ محمد علي طه الدرة، مكتبة السوادي – جدة، ط ٢، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٣- الأعلام لخير الدين الزركلي، طبعة دار الملايين – بيروت، ط ٧، ١٩٨٦م.
٤- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح. سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
٥- الاقتراح في علم أصول النحو وجدله للسيوطي، تح. د. حمدي عبد الفتاح، مكتبة الآداب، ط ٤، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار تحقيق التراث. بحث منشور بمجلة كلية دار العلوم، العدد ٢٣، لسنة ١٤١٩هـ - ١٩٨٩م.
٧- البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي، دار أحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط ٢، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٨- تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري، مادة (علا)، تح. أحمد عبد الغفور عطَّار، طبعة دار العلم للملايين – بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٩- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ترجمه إلى العربية د. عبد الحليم النجار، طبعة دار المعارف، ط ٥.

١٠- التهذيب بمُحكَم الترتيب (الجمع بين كتابَيْ لحن العامة لأبي بكر الزبيدي) لابن شَهيد الأندلسي، تح. د. علي حسين البوَّاب، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١١- توجيه اللمع شرح لمع ابن جني، لابن الخبَّاز الموصلي، تح. د. عبد الله بن عمر الحاج، مكتبة المتنبي، ط ١، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.
١٢- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام: أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تح. د. محمد علي الهاشمي، طبعة لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
١٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١ لسنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
١٤- ديوان امرئ القيس، شرح الأستاذ حسن السندوبي، طبعة المكتبة الثقافية، بيروت- لبنان، ط ٧، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
١٥- ديوان حسان بن ثابت، ضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي-بيروت، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
١٦- الزمخشري والقراءات، بحث منشور للدكتور شعبان صلاح في حوليات كلية دار العلوم، العدد الحادي عشر، أغسطس ١٩٨٨م.
١٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع – القاهرة، ط٢، ٢٠٠٩م.
١٨- شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الأزهري، تح. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ٢، ٢٠٠٦م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١٩- شرح المفصل في صنعة الإعرب الموسوم بالتخمير: صدر الأفاضل الخوارزمي، تح. د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط ١، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م.
٢٠- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تح. الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار الطلائع، ٢٠٠٤م.
٢١- شرح شواهد الكتاب للأعلم الشنتمري، بحاشية كتاب سيبويه، طبعة مطابقة لطبعة بولاق، مكتبة الآداب، ط ١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
٢٢- شرح لامية العرب المنسوب لأبي العباس المبرد- توثيق ونسبة، للدكتور محمود محمد العامودي، بحث منشور بمجلة كلية دار العلوم، العدد ٢٣، لسنة ١٤١٩هـ - ١٩٨٩م.
٢٣- شرح لامية العرب لأبي البقاء العكبري المنشور ضمن كتاب دراسات عربية وإسلامية مهداة إلى أديب العربية أبي فهر محمود محمد شاكر بمناسبة بلوغه السبعين، مطبعة المدني، القاهرة - ١٩٨٢م.
٢٤- شرح موطأ مالك لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني، كتاب الصلاة، باب افتتاح الصلاة، تح. طه سعد عبد الرءوف، طبعة مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٢٥- شروح لامية العرب للمبرد والزمخشري وابن عطاء المصري وابن زاكور المغربي، دار الآفاق العربية - القاهرة، ط ١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
٢٦- ضياء السالك إلى أوضح المسالك لابن هشام، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

٢٧- كتاب أعجب العجب في شرح لامية العرب للزمخشري، تح. د. محمد إبراهيم حور، مطبعة سعد الدين، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
٢٨- الكتاب لسيبويه، تح. عبد السلام هارون، ط ٣، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٢٩- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٣٠- لسان العرب، طبعة دار المعارف-القاهرة، طبعة جديدة أبريل ٢٠١١م.
٣١- المحتسب في شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح. الأستاذ علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط ٢، دار سزكين للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٣٢- المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معطٍ في النحو) لابن إياز، تح. د. شريف عبد الكريم النجار، دار ابن عمار-عَمَّان، ط ١.، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
٣٣- المُحَلَّى "وجوهُ النصب" لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شُقَير، تح. د. فائز فارس، طبعة مؤسسة الرسالة -بيروت، ودار الأمل-الأردن، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٢م.
٣٤- مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب (الأصول) لابن السراج توثيقًا ودراسة، د. إبراهيم بن صالح الحندود، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٣٥- معاني القرآن: للفراء، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط ٣، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
٣٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تح. د. عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية (٢١)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت.
٣٧- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تح. د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٢م.
٣٨- المنتخب في شرح لامية العرب صنعة ابن أبي طي، تح. د. إبراهيم بن محمد البطشان، دار المنهاج، لبنان –بيروت، ط ١ لسنة ١٤٣٧ه-٢٠١٦م.
٣٩- المنهل الصافي في شرح الوافي لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني، شرح متنٍ وجيز في النحو موسوم بـ "الوافي" لمؤلفه جمال الدين محمد بن عثمان بن عمر البلخي [ت: ٨٠٠ ه]، تح. د. فاخر جبر مطر، طبعة دار الكتب العلمية، (د.ط، د.ن).
٤٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تح. د. عبد العال سالم مكرم، طبعة مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

* * * * * * *

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١.	ملخص	٢٢٧٧
٢.	Abstract	٢٢٧٨
٣.	مقدمة	٢٢٧٩
٤.	المسألة الأولى: مجيء "سِوَى" حرفاً للاستثناء:	٢٢٨٢
٥.	المسألة الثانية: مجيء الجار والمجرور في محل نصب مفعول به:	٢٢٨٦
٦.	المسألة الثالثة: في حد اسم كان وخبرها:	٢٢٨٨
٧.	المسألة الرابعة: مسألة بناء (غير) على الفتح:	٢٢٩٢
٨.	المسألة الخامسة: في حذف العامل مع بقاء عمله:	٢٢٩٥
٩.	المسألة السادسة: مجيء التفضيل على (فُعْلَى) بغير تعريف بـ (أل):	٢٣٠٠
١٠.	المسألة السابعة: مسألة في دلالة حتَّى:	٢٣٠٢
١١.	المسألة الثامنة: مسألة في إعراب عَلُو:	٢٣٠٤
١٢.	المسألة التاسعة: مسألة في جواز تقدم المعمول على عامله:	٢٣٠٨
١٣.	المسألة العاشرة: مسألة في ضعف إضافة (ذو) إلى المضمر:	٢٣١٢
١٤.	المسألة الحاديةَ عشرةَ: واو "رُبَّ" وندرة مجيئها بعد الفاء:	٢٣١٥
١٥.	المسألة الثانيةَ عشرةَ: حذف نون (يكون) المضارع المجزوم تخفيفاً:	٢٣٢٠
١٦.	المسألة الثالثةَ عشرةَ: في التأنيث والتذكير:	٢٣٢٣
١٧.	مصادر البحث ومراجعه:	٢٣٣٠
١٨.	فهرس الموضوعات	٢٣٣٥

تم بحمد الله